

الجامع الصحيح

وهو

سنة الثماني

لابن عيسى محمد بن عيسى بن سورة

٢٠٩ - ٢٧٩

من كان في بيته
هذا الكتاب فكأنما
في بيته يني يتكلم

بتحقيق وإبراه

بن محمد بن عيسى

القاضي الشرعي

الجزء الأول

مكتبة الطبع والنشر

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مسجد محمد اعلمى وشركاه - القاهرة

الطبعة الثانية

١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م

المقدمة

بقلم

أبي الأشبال

أحمد محمد شاكر

فيها

بحث واف عن التصحيح
والفهارس وأعمال المشرقين

ومعها

ترجمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على أشرف خلقه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . الذي بعثه هادياً ونذيراً . أنقذ به الفروع الإنساني من ظلمات الجهالة إلى نور العلم ، وبصّرهم طريق الهدى والرشاد ، فكان بذلك رحمة للعالمين . وأنزل عليه الكتاب هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وأمره بأن يبين للناس ما نزل إليهم ، فكانت سنته هي البيان الواضح المنير ، وأمر الناس كلهم بطاعة الرسول في شأنهم كله ، « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَقًّا يُحْكِمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَوَاجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ^(١) » .

« فصلى الله على نبينا كلما ذكره الذّاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وصلى الله عليه في الأولين والآخرين ، أفضل وأكثر وأزكى ماصلي على أحد من خلقه . وزكنا وإياكم بالصلاة عليه ، أفضل مازكى أحدًا من أمته بصلاته عليه ، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته ، وجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسلًا عن من أرسل إليه ، فإنه أنقذنا من الهلكة ، وجعلنا في خير أمة أخرجت للناس ، دائنين بدينه الذي ارتضى ، واصطفي به ملائكته ومن أنعم عليه من

(١) سورة النساء (٦٥) :

خلقه ، فلم يُمنس بها نعمة ظَهَرَتْ ولا بَطَّغَتْ ، نِلْنَا بها حظًّا في دينٍ ودنيا ،
 أو دُفِعَ بها عَنَّا مَكْرُوهٌ فِيهَا وفي واحدٍ منهما - إلا ومحمدٌ صلى الله عليه سَدَبُهَا ،
 القَائِدُ إلى خَيْرِهَا ، والمَهَادِي إلى رُشْدِهَا ، الذَائِدُ عن المَهَاكَةِ ، ومَوَارِدُ
 السُّوءِ في خِلَافِ الرُّشْدِ ، المُتَبِّعَةُ للأسْبَابِ التي توردُ المَهَاكَةَ ، القَائِمُ بالنَّصِيحَةِ
 في الإِرشَادِ والإِنذَارِ فِيهَا . فصلي اللهُ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ ، كما صلَّى على
 إبراهيمَ وآلِ إبراهيمَ ، إنه حميدٌ مجيدٌ^(١) .

أما بعد :

فإني منذ بضع وعشرين سنة ، أو على التحقيق ، في أواخر جادى الآخرة
 سنة ١٣٢٩ - شرعتُ في كتابة شرح على [سنن الترمذى] ولم أكُ أبدأ
 حتى وضعتُ القلم ، إذا وجدتنى أقدم على عمل لم تتميأ لى أسبابه ، وكان نزوة
 من نزوات الشباب . وما أقدمت عليه إلا من حَبَى لهذا الكتاب ، ثم صار فكرة
 تدور في رأسي ، وأمنية تجول في خاطري ، وكفت أرجو أن أوفق إلى إخراجها
 في يوم من الأيام ، لما أيقنتُ في نفسي ، عن صراسٍ وخبرةٍ وتجربةٍ : أن هذا
 الكتابَ (كتاب الترمذى) أنفعُ كتب الحديث لعملاء هذا العلم ومعلميه ،
 إذ جعله مؤلفه - رحمه الله - معلمًا لتعليل الأحاديث تمامًا عمليًا ، فيكشف
 للقارئ عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف ، مبيِّنًا ما قيل في رجاله ممن
 تُسكَّمُ فيهم ، مرجعًا بين الروايات إذا اختلفت . فإن فنَّ تعليل الأحاديث
 أعوصُ أنواع (علوم الحديث) ، وأكبرها خطرًا ، وأدقها مسالكًا ، لا يُحَقِّقُه
 إلا من رسخت قدمه في معرفة الطرق والرجال ، واستنارت بصيرته بالكتاب
 والسنة . وكان أبو عيسى الترمذى من أساطين هذا الفنِّ وأساتذته الكبار ،
 تخرج فيه وتدرَّب بين يدي أعرف الناس به في ذلك العصر - عصر النور والعلم

(١) اقتباس من كتاب [الرسالة] للإمام الشافعي (رقم ٣٩) .

في القرن الثالث - وفي مقدمتهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

ثم قوض الله لنا إخواننا الأفاضل أولاد المرخوم السيد مصطفى الحاي فتحدثنا في شأن [سنن الترمذي] ورغبوا في طبعه طبعه علمية محققة ، وأن يُشرح الكتابُ شرحاً وسطاً ، فانفقنا على ذلك ، وحُملت هذه الأمانة العظيمة ، مستميناً بالله ، مهتدياً به ، متوكلاً عليه ، ولست أدري أفاذتني السنينُ علماً إلى علم ، أم هي الثقة بالنفس والغرورُ بها ؟ ولكنني أقدمتُ وأمرى إلى الله ، وظنى بربى أن يجعل نيتي خالصةً لوجهه الكريم ، وبإخلاص النية يُتَقَبَّلُ العملُ ، و « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » (١) .

« فنسألُ اللهَ المبتدئُ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المُدبِّعُها علينا ، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجبَ به من شكره بها ، الجاعِلنا في خير أمةٍ أُخرجت للناس : أن يرزُقنا فهمًا في كتابه ، ثم سنةً نبيه ، وقولاً وعملاً يُؤدِّي به عنَّا حقُّه ، ويوجبُ لنا نافلةً مزيده » (٢) .

نسخُ الكتاب التي بيدي في التصحيح

طُبِعَ كتابُ الترمذي في مصرَ مرةً واحدةً ، بمطبعة بولاق سنة ١٢٩٢ بدون شرح ، في مجلدين لطايفين ، وسمود لذكر هذه الطبعة فيما بعد . وقد طبع أخيراً بمصر مرةً ثانية ، ومعه الشرح المسمى [عارضة الأحوذى] للقاضي أبي بكر بن العربي ، في ١٣ جزءاً ، طبع منها ٧ أجزاء بالمطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ و طبع

(١) حديث صحيح معروف ، رواه الشيخان : البخاري ومسلم في صحيحهما ، ورواه سائر أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

(٢) اقتباس من كتاب [الرسالة] للشافعي (رقم ٤٧) .

الباقى بطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ وهذه الطبعة لا يوثق بشيء منها ، لكثرة الغلط والخلط فيها من المصححين ، وقد كان صديقى محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب الطبعة المصرية استعار منى المجلد الأول من نسختى من طبعة بولاق ، ليصحح الكتاب عليها ، ثم لما رأيت الجزء الأول من المطبوع الجديد خشيت أن تكون لى يدٌ فى إفساد كتب السنة والتلاعب بها ، إذ وجدت الأغلاط فيه لا حصر لها ، حتى لقد وجدت مصححيه أدخلوا فى متن الكتاب بعض التعليقات التى كتبها بحاشية نسختى ، وجعلوها من كلام الترمذى (١) ، فاستمدت ما أمرته بإيام ، أسفا متألما ، ولذلك أعرضت عن ذكر هذه الطبعة فى اختلاف النسخ التى سأذكرها من كتاب الترمذى ، وإنما أشرت إليها فى هذا الموضع اضطرارًا ، نصيحةً للمسلمين ، والنصيحة لهم فرض لا يفتى تركه ، وإذراك نافلة خير لا يدعها إلا من سفة نفسه ، وترك موضع حفظه (٢) .

وطبع الكتاب أيضًا فى بلاد الهند سرارًا ، مع تعليقات مفيدة لبعض الأفاضل الفقيين من العلماء هناك ، وقد طبع أيضًا مع شرح وافٍ اسمه [تحفة الأحوذى] .

والذى اعتمده من نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة سبع نسخ ، ذكرت رهوز ستقر منها مع وصفها باختصار فى أول الكتاب (ص ٤) وصايفها كلها هنا وصفًا منفصلاً ؛ وهى :

(١) من أمثلة ذلك أننا نجد فى الجزء الأول (ص ١٣ س ٣) : « وأبو هريرة اختلف [على نحو ثلاثين قولاً] فى اسمه » فإن جملة « على ثلاثين قولاً » ليست من كلام الترمذى ، بل هى من تعليقاتى نقلها عن الشيخ الرفاعى . وفى (ص ٨٠ س ٨) جملة « رواه أحمد وأبو داود » وهذه من تعليقاتى أيضا ، وظاهر بداهة أنها ليست من قول الترمذى .

(٢) اقتباس من كلام الشافعى فى (الرسالة رقم ١٧٠) :

١ - نسخة من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ كانت في ملك الأستاذ العالم الكبير الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، من كبار علماء الأزهر ، وقد نُصِّتَ بحجى وسائر كعبه إلى مكتبة الجامع الأزهر ، صوتاً لها من الضمائم ، تبرعاً من ابنه الأستاذ الفاضل الشيخ علي الرفاعي (القاضي بالمحاكم الشرعية الآن) ، وهي نسخة نفيسة جليظة ، قرأ الأستاذ الرفاعي الكبير الكتاب كله فيها قراءة درس وعناية ، ومصححاً تصحيحاً جيداً ، وضبط بقلمه كل ما كان موضعاً للإشكال والاشتباه .

وكتب في أولها بخطه ما نصه : « قال أحمد الرفاعي المالكي : أروى سنن الإمام الترمذي عن مشايخ ، منهم شيخنا العلامة الشيخ إبراهيم السقا الشافعي ، وهو يرويه عن مشايخ ، منهم الشيخ الأمير الصغير ، عن والده العلامة الأمير الكبير ، عن الشيخ المدوي ، عن الشيخ عقيلة المالكي ، عن الشيخ حسن العجيمي ، عن الشيخ أحمد بن محمد القشاش ، عن الشيخ أحمد بن علي الشناوي ، عن والده الشيخ علي بن عبد القدوس الشناوي ، عن الشيخ عبد الوهاب الشعرائي ، عن الشيخ زكريا بن محمد ، عن زين الدين المرانجي العثماني ، عن شرف الدين إسماعيل بن إبراهيم الجبرتي ، عن أبي الحسن علي بن عمر الوائلي ، عن الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن عربي الطائي الحاتمي ، عن عبد الوهاب بن علي بن سكينه البغدادي ، عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخي ، عن أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري المروزي ، عن عبد الجبار الجراحي ، عن أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، عن مؤلفه الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى الضعك السلمي الضرير البوغعي نسبة إلى : بوغ : قرية من قرى ترمذ ، ضبط بفتح القاء والميم ، وبكسرهما ، وبضمهما ، والمتداول على ألسنة تلك المدينة فتح القاء وكسر الميم ، والمعروف قديماً كسر القاء

«والميم. توفي الترمذى بترمد سنة تسع وسبعين ومائتين، ومولده سنة تسع ومائتين
والله سبحانه وتعالى أعلم» .

وكتبَ في آخر الجزء الأول بخطه ما نصه : « انتهى تصحيح هذا السفر
بحسب الطاقة مع عدة نسخ والمراجعة ، في ٣ رمضان من سنة ١٣١١ على يد
كاتبه أحمد الرظاي المالكي ، أحسن الله له وإخوانه والمسلمين بحسن الختام ،
وسمعه مناجم كثير من الإخوان ، لطف الله بنا وبهم » .

وكتبَ في آخر الجزء الثاني بخطه ما نصه : « قد تم تصحيح هذا الجزء
مع التعرّى والمقابلة على عدة نسخ ، فصار كأصل سابقه بحسب الإمكان ،
في الثالث والعشرين من شوال سنة ألف وثلاثمائة وأحد عشر ، وكان ابتداء
القراءة مع جم كثير من الإخوان إلى المنتهى ، في رجب سنة تاريخه ، على
يد مالك أحد الرظاي المالكي الأزهرى ، لطف الله به وبالمسلمين » .
وهذه النسخة نرملها بحرف (س) .

٢ - نسختي الخاصة من نفس طبعة بولاق، وقد عنيتُ بها أشد العناية ،
وسمعتُ الكتابَ فيها كله - إلا فواتاً يسيراً - من والدى الأستاذ الأكبر الشيخ
محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، وكتبتُ في أولها على الجزء الأول
في وقت السماع ما نصه : « ابتداء سيدى الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل
مشيخة الأزهر في قراءة هذه السنن ، يوم الأحد ١٣ محرم سنة ١٣٣١ هجرية ،
وأنا وأخى الشيخ على^(١) نسمع منه ، وأنا مع ذلك أصحح هذه النسخة على

(١) هو شقيق السيد على محمد شاكر ، ولد بالقاهرة وقت أذان العصر من يوم
السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣١١ ونال شهادة العالمية من الجامع الأزهر
الشريف في يوم الإثنين ١٤ محرم سنة ١٣٣٩ وعين قاضياً بالمحاكم الشرعية
في رمضان سنة ١٣٤٤ وهو الآن قاض بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
حفظه الله .

نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي للملكي ، فإنه قرأها وضبطها تمام
الضبط ، وكتب عليها سنده . ثم نقلت صورة ما كتبه العلامة الرفاعي .

وكتبتُ عليها في آخر الجزء الأول ما نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم .
الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين ، آمين وبعد : فقد فرغ مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر
وكيل مشيخة الأزهر الشريف ومدير القسم الأولي للأزهر الشريف من قراءة
هذا الجزء يوم الاثنين تاسع شهر المحرم من سنة ١٣٣٢ هجرية ، وقد سمعته منه
عبر فوت يسير من أول : باب ما جاء في المرأة تمثقت ولها زوج ، إلى آخر : باب
حدثنا الحسن بن عرفة . وكانت قراءته في نسخة مسموعة على الأستاذ الشيخ
أحمد الرفاعي ، وهي طبع الهند ، وكانت معي في الدرس نسخة الأستاذ الرفاعي
نفسه ، وعليها خطه ، وكلها مضبوطة بخطه ، فتكنت أضبط نسخة هذه عليها ،
وما اشبهنا فيه من الرجال والألناظ بمحنا عنه في مظانّه ، حتى برزت هذه
بالنسخة تخال من الصحة والضبط في برد قشيب ، لا توازيها أخرى ولا تدانيها ،
بل قد فاقت - والحمد لله - نسخة مولانا الأستاذ الرفاعي رضي الله عنه ورحمه ،
هذا عدا السهو والخطأ ، وقفنا الله تعالى لما فيه رضاه ، وأصلح أحوال أهل
الإسلام ، ووقفنا للممسك بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آمين . »
وكتبتُ في آخر الجزء الثاني ما نصه : « ختم مولانا الأستاذ الوالد السيد
محمد شاكر قراءة هذا الجزء يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢ هجرية (١) ،
وكانت قراءته في النسخة الهندية ، وكنت أقابل وأصحح هذه ، ومعى نسخة
الشيخ الرفاعي رحمه الله ، فصارت هذه من أصح النسخ التي بمقعد عليها ، وقفنا
الله سبحانه وتعالى إلى الخيرات ، وأصاح أحوال المسلمين ، آمين . »

(١) من طرائف الموافقات ومحاسنها أتى أنقل هذا الكلام هنا في يوم الأحد
٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ أي بعد ٢٥ سنة كاملة .

وهذه النسخة هي التي نرمز لها بحرف (ب) .

٣ - نسخة مطبوعة في مدينة دهلي في الهند سنة ١٣٢٨ هـ وبمحاشيتها شرح يسمى [نفع قوت المغتذى] للبحر العموي ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند .

وهذه النسخة التي نرمز إليها بحرف (ج) .

٤ - نسخة مطبوعة في دهلي أيضاً سنة ١٣٤١ - ١٣٥٣ في أربعة مجلدات كبار ، ومعها شرح [تحفة الأحوذى] تأليف العالم العلامة الشيخ محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم البزار كنفوري ، من كبار علماء الحديث بالهند ، وهو شرح نفيس جداً ، وقد توفي مؤلفه منذ عامين تقريباً فيما بلغنا ، رحمه الله ورضي عنه . والفهوم من كلامه في مواضع من الشرح أنه كان يهتم في تصحيح متن الترمذى على النسخة السابقة المطبوعة بالهند وعلى نسخ أخرى مخطوطة . وقد ذكر في أثناءه أنه كتب مقدمة لهذا الشرح ، ولعله وصف فيها النسخ التي اعتمدها ، ولكن هذه المقدمة لم تصل إلينا ، وبلغني أنها طبعت بالهند .
وهذه النسخة هي التي نرمز لها بحرف (ك) .

٥ - نسخة مخطوطة في أربعة مجلدات ، بقلم واضح جميل ، محفوظه بدار الكتب المصرية ، برقم (٦٤٨ حديث) والمجلد الأول والثالث ناقضان من أول كل منها ، وأول المجلد الأول فيها (باب ما جاء في مباشرة الخائف) في الصفحة (٢٣٩) في الجزء الأول من هذه الطبعة ، وعدد أوراق كل جزء منها كما ذكر بفهرس دار الكتب (٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧) وقد تمت كتابة هذه النسخة في ٣ رجب سنة ٧٢٦ وهي نسخة جيدة ، يفلح عليها الصحة ، وخطؤها قليل .

وهذه النسخة هي التي نرمز لها بحرف (م) وقد كتب خطأ في كشف الرموز (ص ٤) من هذا الجزء أنه حرف (من) .

٦ - نسخة هي العمدة في تصحيح الكتاب ، وهي ضمن مجموعة نفيسة ،
وقعت لي بالشراء في ربيع الأول سنة ١٣٥٥ : مجلد واحد ضخيم ، فيه من
الكتب ما أذكره : الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ،
وسنن الترمذي ، وسنن النسائي . ومجموع أوراقه ٥٧٥ ورقة ، وتفصيلها :
الموطأ (٥٠) ، والبخاري (١٥٤) ، ومسلم (١٢٠) ، وأبو داود (٦٤) ،
والترمذي (٩٩) ، والنسائي (٨٨) ، وذلك غير سانيه من الأوراق للبيضاء
والفهارس وبعض فوائد وأسانيد ، وطول الورقة من أوراقه ٣١ر٥ سنتي ،
وعرضها ٢١ سنتي ، وهو مكتوب بخطوط مختلفة دقيقة ، وكلها مصحح يقابل
على أصول معتمدة ، قابها العالم للعظيم الشيخ محمد عابد السندي ، محدث
المدينة المنورة في القرن الماضي ، وقابلها كلها في نحو سبعة أشهر من سنتي
١٢٢١ ، ١٢٢٢ فقد أتم مقابلة الموطأ في يوم ٢٢ رمضان ١٢٢١ مع أن النسخ
أكل نسخه في ١١ رمضان من تلك السنة ، وأتم مقابلة النصف الثاني من مسلم
في ٢٤ شوال ، والنسائي في ١٠ ذي القعدة ، والترمذي في ١٥ ذي الحجة ، كل
ذلك من سنة ١٢٢١ وأتم مقابلة أبي داود في صفر ، والنصف الأول من مسلم
في ٢ ربيع الأول ، والبخاري في ٤ ربيع الثاني ، كل ذلك من سنة ١٢٢٢
وكتب على للموطأ ما يفيد أن مقابلته كانت (في جامع صنعاء) .

ويظهر لي من كل هذا أن المجموعة كلها كتبت وقويت في صنعاء ،
لأن من المعروف أن أكثر ضيوخ الشيخ عابد السندي من اليمنيين ، ولأن
المدة ما بين ٢٢ رمضان سنة ١٢٢١ و ٤ ربيع الثاني ١٢٢٢ لا تكفي لكتابة
الكتب الخمسة ومقابلتها مع السفر من صنعاء إلى المدينة . ومن الواضح أن
الناسخين كانوا يكتبون في وقت واحد تقريباً في هذه الكتب . وكلما أمموا
شيئاً قابله وصحه الشيخ عابد السندي ، الذي ينسخون الكتب برسمه ، ولذلك
ترى أن النصف الثاني من صحيح مسلم قويل قبل النصف الأول .

والشيخ عابد ذكره شيخنا الحافظ الكبير السيد عبد الحى الكتانى
فى كتابه [فهرس للفهارس والأبواب] المطبوع بفاس سنة ١٣٤٦ ووصفه
بقوله (ج ١ ص ٢٧٠) : « شيخ شيوخنا ، محدث الحجاز ومسنده ، عالم
الحنفية به ، الشيخ محمد عابد بن أحمد بن على السندى الأنصارى المدنى الحنفى ،
المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٥٧ » .

وهذه النسخة هى أصح النسخ التى وقعت لى من كتاب الترمذى ، على بعض
أغلاط قليلة فيها ، مما لا يخلو منه كتاب ، وفيها زيادات صحيحة ليست فى سائر
النسخ ، تظهر للقارئ من الاطلاع على هذا الشرح ، وكعب ناسخها فى آخرها ،
ما نصه : « حرر فى النصف الأول من شهر الله الحرام القعدة عام إحدى
وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها وآله وصحبه أفضل
الصلوات ونوامى البركات ، فى البُكر^(١) والعشيات » ولم يذكر فيها اسم
ناسخها ، لأنها مكتوبة بخط كاتبين ، ثم كتب الشيخ عابد السندى بخطه
ما نصه : « باغت مقابله على أصل صحيح ممتد بحسب الطاقة البشرية ، وأرجو
الصحة ، وكان ذلك فى ١٥ شهر الله الحرام ذى الحجة سنة ١٢٢١ » .

وهذه النسخة هى التى ترمز لىها بحرف (ع) .

٧ — نسخة مخطوطة وقعت لى بالشراء بعد الشروع فى طبع هذا الشرح ،
ابتداء من الباب (رقم ٨٥ ج ١ ص ١٩٨) وهى نسخة جديدة ، يظهر من
ورقها وخطها أنها مكتوبة فى القرن العاشر أو الحادى عشر ، ويظهر أن ناسخها
نقلها من نسخة لأحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر ، لأن فى أولها ما نصه :
« أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ الثقة أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله
الشافعى^(٢) أيدته الله ، قراءة عليه ونحن نسبع ، فى شهر سنة ثمان وخمسين

(١) « البكر » بضم الباء وفتح الكاف : جمع « بكرة » بضم الباء وإسكان
الكاف ، كغرفة وغرف .

(٢) هو الحافظ الكبير ، محدث الشام ، ابن عساكر الإمام صاحب التصانيف =

وخمسة ، بمدينة دمشق ، في جامعها ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الفتح عبد الملك
بن أبي القاسم بن أبي سهل الأزرجي الهروي قراءة عليه وإنا نسبح ببغداد ،
فأقرأني^(١) ، قال : أخبرنا القاضي أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدي
وأبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياق وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورجي ،
قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي الروزي ، قال : أخبرنا
أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر الروزي المحبوبي قال :
أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي الحافظ رحمه الله « فالذي يروي
السكتاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ ليس كاتب النسخة قطماً ، لأن خطها
ورقها لا يناسب ذلك التاريخ ، وإنما نقل ناسخها الإسناد القوي وجده فيما
ينقل عنه ، ولو كان آخر النسخة موجوداً لتبين ذلك في الغالب .

وهذه النسخة ناقصة من موضعين : أولهما : من أثناء أبواب الحج ، مما
يوازي السطر ١١ من الصفحة ١٦١ من الجزء الأول من طبعة بولاق ، إلى أثناء
أبواب الجفائز ، مما يوازي السطر ١٧ من الصفحة ١٨١ من نفس الجزء .
ثانيهما : من أثناء كتاب العلل ، مما يوازي السطر ٣ من الصفحة ٢٣٨ إلى
آخر السكتاب ص ٣٤١ من الجزء الثاني من طبعة بولاق .

وهي نسخة مهوسطة الصحة ، ليست مما يعتمد عليه في التصحيح ، ولكنها
أفادتني كثيراً في مواضع متعددة ، خصوصاً في الترجيح عند اختلاف النسخ ، وقد
لاحظت أنها كثيراً ما توافق النسختين للطبوعتين في الهند ، ولم أجد على ما فيها
من خطأ إلا في القليل النادر ، وإنما يُحفظُ الفاظُ على من غلب عليه الصواب .

= والكتب ، ومؤلف تاريخ دمشق ، في نحو من خمسين مجلداً كبيراً ، وهو
موجود بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ولد ابن عساكر في أول
سنة ٤٩٩ ومات في ١١ رجب سنة ٥٧١ ، وانظر ترجمته في تذكرة
الحفاظ للذهبي (٤ : ١١٨ - ١٣) .

(١) كذا في النسخة ، وهو خطأ من الناسخ ، صوابه « فأقرأه » كما هو
ظاهر واضح .

وهذه النسخة هي التي نرمنز إليها بحرف (هـ) .

تصحيحُ الكتاب

تصحيحُ الكتب وتعميقها من أشقِّ الأعمال وأكبرها تبعيةً ، وقد صَوَّر أبو عمرو الجاحظ ذلك أقوى تصويرٍ ، في كتاب (الحيوان) فقال (ج ١ ص ٧٩ من طبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي : عصر) :

« وربما أراد مؤلفُ الكتاب أن يُصْلِح تصحيحاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون لإنشاء عشرِ ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني : أيسرَ عليه من إتمام ذلك القمص حتى يردَّه إلى موضعه من أمثلة الكلام ، فكيف يطيق ذلك المعارضُ المستأجرُ ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب ! وأعجب من ذلك أنه يأخذُ بأمرين : قد أصلح الفاسدَ وزاد الصالحَ صلاحاً ، ثم يصيرُ هذا الكتابُ بعد ذلك نسخةً للإنسانِ آخرَ ، يسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتابُ تداوله الأيدي الجانية ، والأمراضُ الفسدة ، حتى يصير غلطاً صرفاً ، وكذباً مصمتاً ، فما ظنكم بكتاب تماقيه المترجون بالإفساد ، وتعاوره الخطاطُ بشرّاً من ذلك أو مثله ، كتاب متقادِم الميلاد ، دهرى الصنعة ! » .

وقال الأخفش : « إذا نُسخَ الكتابُ ولم يُعارض ، ثم نُسخَ ولم يُعارض - : خَرَجَ أعجمياً (١) » .

وصدق الجاحظُ والأخفشُ ، وقد كان الخطر قديماً في الكذب المخطوطة ، وهو خطر محصور ، لقلّة تداول الأيدي إياها ، مهما كثرت وذاعت ، فإذا كانا حائِلين لو رأيا ما رأينا من المطابع ، وما تجترحه من جرائم تسميها كتباً ! !

(١) عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ (ص ١٧٦) .

ألحوق من النسخ من كل كتاب، تُنشر في الأسواق والمكاتب، تنقلها أيدي
الناس، ليس فيها صحیح إلا قايلاً، يقرؤها العالم المتكمن، والمتعلم المستفيد،
والعامي الجاهل، وفيها أغلاط واضحة، وأغلاط مشككة، ونقص وتحرير:
فيضطرب العالم المثبت، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظر وتأمل، ويظن
بما علم الظنون، ويمحشى أن يكون هو المخطئ، فيراجع ويراجع، حتى
يستبين له وجه الصواب، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً، وبذل جهداً هو أحوج
إليه، ضحية لعب من مصحح في مطبعة، أو عمده من ناشر أحمق، يأتي إلا
أن يوسد الأمر إلى غير أهله، ويأتي إلا أن يركب رأسه، فلا يكون مع
رأيه رأي: ويشتهبه الأمر على المتعلم الناشئ، في الواضح والمشكل، وقد
يثق بالسكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويطنن إليه، ثم يكون إقناعه بغيره
عسيراً، وتصوّر أنت حال العامي بعد ذلك . . .

وأى كتب تُبطل هذا البلاء؟ كتب هي ثروة ضخمة من مجد الإسلام،
ومفخرة للمسلمين، كتب الدين والعلم: التفسير والحديث، والأدب
والتاريخ، وما إلى ذلك من علوم آخر . . .

وفي غمرة هذا العبث تضيء قلة من السكتب، طبعت في مطبعة بولاق
قديمًا، عند ما كان فيها أساطين المصححين، أمثال الشيخ محمد قطة العلوي،
والشيخ نصر الموريني، وفي بعض المطابع الأهلية كطبعة الحلبي والخلنجي .

وشيء نادر عني به بعض المستشرقين في أوروبا وغيرها من أقطار
الأرض، يمتاز عن كل ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة - غالباً - على ما في
الأصول المخطوطة التي طبع منها، مهما اختلفت، وبذكرون ما فيها من خطأ
وصواب، يضمونه تحت أنظار القارئ، فرب خطأ في نظر مصحح الكتاب
هو الصواب الموافق لما قال المؤلف، وقد يتيهته شخص آخر، عن فهم ناقب
أو دليل ثابت .

وتمتاز طبعاتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها ، وصفاً جيداً ،
يُظهِرُ القارئُ على مبلغ الثقة بها ، أو الشكَّ في صحتها ، ليكون على بصيرة
من أمره .

وهذه ميزة ان تجدها في شيء مما طبع بمصر قديماً ، بلغ ما بلغ من الصحة
والإتقان ، فهذه الطبعات الصحيحة المتقنة من نفائس المكتب المطبوعة
في بولاق ، أمثال الكشاف والفخر والطبري وأبي السعود وحاشية زاده
على البيضاوي وغيرها من كتب التفسير ، وأمثال البخاري ومسلم والترمذي
والنسطلاني والنوري على مسلم والأم للإمام الشافعي وغير ذلك من كتب
الحديث والفقهاء ، وأمثال نسان العرب والقاموس والصحاح وسيبويه والأغاني
وللزهر والخزانة الكبرى والعقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب ،
وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقرئ ونفح العليوب وابن خلكان وذيله
والجبرتي وغيرها من كتب التاريخ والتراجم ، إلى غير ذلك مما طبع من
الدواوين الكبار ، ومصادر العلوم والفنون : - أتجد في شيء من هذا دليلاً أو
إشارة إلى الأصل الذي أخذ عنه ؟ !

وأقربُ ممثِّل لذلك [كتاب سيبويه] : طبع في باريس سنة ١٨٨١ م
(توافق سنتي ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ هـ) ثم طبع في بولاق في سني ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ
وتجد في الأولى اختلاف النسخ تفصيلاً بالحاشية ، ومقدمة بالغة الفرنسية
فيها بيان الأصول التي طبع عنها ، ونص ما كتب عليها من تواريخ
وسماعات واصطلاحات وغير ذلك حرفياً باللغة العربية ، ثم لاتجد في طبعة بولاق
حرفاً واحداً من ذلك كله ، ولا إشارة إلى أنها أخذت عن طبعة باريس .
فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين من المحدثين ، وفي مقدمة
من قادم وسار على نهجهم العلامة الحاج أحمد زكي باشا رحمه الله ، ثم من سار
سيرته واحتذى حذوه .

وعن ذلك كانت طبقات المستشرقين نفائس تُفغنى وأعلاقاً تُدخر ، وتعالى
الذاس وتعالىنا في اقتنائها ، على علو ثمنها ، وتصبر وجود كثير منها على رغبة .
ثم غلّا قومنا غلواً غير مُستساعٍ ، في تعجيد المستشرقين ،
والإشادة بذكورهم ، والاستخذاء لهم ، والاحتجاج بكل ما يصدر
عنهم من رأى : خطأ أو صواب ، يتقلدونه ويدافعون عنه ،
ويحملون قولهم فوق كل قول ، وكلمتهم عالية على كل كلمة ،
إذ رأوهم أتقنوا صناعة من الصناعات : صناعة تصحيح الكتب ،
فظنوا أنهم بانوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الفاية ،
وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحد من أساطين الإسلام وباحثيه ،
حتى في الدين : التفسير والحديث والفقهِ .

وجهلوا أو نسوا ، أو علموا وتناسوا - : أن المستشرقين طلائع
المبشرين ، وأن جُلَّ أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوى
وقصد دفين ، وأنهم كسابقيهم (بحرفون الكلم عن مواضعه)
وإنما يفضلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ، ثم هم يحرفونها
بالتأويل والاستنباط .

نعم : إن منهم رجالاً أحرار الفكر ، لا يقصدون إلى التعصب ،
ولا يميلون مع الهوى ، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله ، وأخذوه
من الكتب ، وهم يبحثون في لغة غير لغتهم ، وفي علوم لم تخرج
بأرواحهم ، وعلى أسس غير ثابتة وضامها متقدموم ، ثم لا يزال
ما نشئوا عليه واعتقدوا ، يفلبهم ثم ينحرف بهم عن الجادة ، فإذا هم

قد ساروا في طريق آخر، غير ما يؤدّي إليه حرية الفكر
والنظر السليم .

ومعاذ الله أن أبخس أحداً حقّه ، أو أنكر ما للاستشرقين من
جهدٍ مشكورٍ في إحياء آثارنا الخالدة ، ونشر مفاخر أعتنا العظماء .
ولكنني رجلٌ أريدُ أن أضع الأمور مواضعها ، وأن أقر الحقّ
في نصابه ، وأريدُ أن أعرف الفضل لصاحبه ، في حدود ما أسدي
إلينا من فضل ، ثم لا أجوز به حدّه ، ولا أعلو به عن مستواه .
ولكنني رجلٌ أتصّب لديني ولغتي أشدّ العصبية ، وأعرف معنى
العصبية ، وحدّها ، وأن ليس معناها العدوان ، وأن ليس في الخروج
عنها إلاّ الذلّ والاستسلام ، وإنما معناها الاحتفاظ بماثرنا ومفاخرنا ،
وحواطها والودودُ عنها ، وإنما معناها أن العزة لله ولرسوله والمؤمنين ،
وأعرف أنه « ما غزى قوم قط في عُقر دارهم إلاّ ذلّوا » وقد - والله -
غزينا في عُقر دارنا ، وفي نفوسنا ، وفي عقائدنا ، وفي كل ما يقده
الإسلامُ ويفخرُ به المسلمون .

وكان قومنا ضعافاً ، والضعيف مُغرّى أبداً بتقليد القويّ وتحميده ،
فأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارهم ، فقلّبوا في كل شيء ،
وعظّموا في كل شيء ، وكادت أن تصف بهم العواصف ، لولا
فضل الله ورحمته .

غرّ الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، فظنوا أن
هذه خطة اخترعوها ، وصناعة ابتكروها ، لاعلى مثال سبق ، ليس

لهم فيها من سلف، ووقع في وهمهم أن ليس أحداً من المسلمين
بمستطوع أن يأتي بمثل ما أتوا، بَلْهَ أَنْ يَبْرُؤَهُمْ ، إلا أن يكون تقليداً
واتباعاً، وراحوا يشقون بالأجنبي، ويزدرون ابن قومهم ودينهم،
فلا يعهدون له بجلائل الأعمال وعظيما، بل دأبنا: المستشرقون!
المستشرقون!! ويلقى الأجنبي منهم كل عون وتأييد، إلى ماله
في قومه وبلاده من عون وتأييد وقد يلتفتون للمسلم والمصري فضلات
من الثقة، على أن يكون ممن يملنون أتباع المستشرقين، والافتداء بهم
والاهتداء بهديهم على أن يكون ممن درسوا وتعلموا باللغات الأجنبية،
حتى فيما كان من العلوم إسلامياً وعربياً خالصاً، وعلى أنه إذا عهد
لأجنبي ومصري بعمل واحد: كان الاسم كله للأول، والثاني تابع،
ولعله أن يكون الثاني أرسخَ قدماً فيما عهد إليهما على قاعدة «عَلَّمَهُ
وَاطَّعَ أَمْرَهُ» !!

وما كان هذا الذي نَصَفُ خاصاً بالعمل في الكتب وحدها،
وإنما هي ذلة ضربت على المسلمين في شأنهم كله، عن خطط تبشيرية
ثم استثمارية، رُصِمَتْ وَنُقِدَتْ، في كل بلد من بلدان الإسلام، وليس
المقام مقام تفصيل ذلك، ولكننا نعود إلى ما نحن بسببه من
تصحيح الكتب .

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعد التصحيح، وإنما
سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة،
نذكر بعضها هنا، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد

لتصحيح الكتب المخطوطة، إذ لم تكن المطابع وُجدت، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب للعجاب، ونحن وارثو مجدهم وعزيم، وإلينا انتهت علومهم، فاعلمنا نحفزهم منا لإتمام ما بدءوا به.

تَبْنِي كَمَا كَانَتْ أَوْائِلُنَا تَبْنِي وَنَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

قال أبو عمرو بن الصلاح^(١) في كتاب (علوم الحديث)، (ص ١٧١ - ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠): « إن على كتّبة الحديث وطابته صرف المهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مصرياتهم، على الوجه الذي روي، شكلاً ولفظاً يؤمن معهما الاتقياس. وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذممه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان ممرض للنسيان، وأول ناس أول الناس^(٢)، وإعجام المكتوب يمنع من استمعاه، وشكاه يمنع من إشكاله. ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقويد الواضح الذي لا يكاد يلبس، وقد أحسن من قال: إِمَّا يُشْكَلُ مَا يُشْكَلُ.

وقرأت بخط صاحب كتاب [سمات الخط ووزومه] علي بن إبراهيم

(١) هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشافعي، ولد سنة ٥٧٧، ومات في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣ وترجمه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤: ٢١٤، ٢١٥). ويفهم من كلام الحافظ زين الدين العراقي - المتوفى سنة ٨٠٦ - أن كثيراً مما في هذا الفصل، أو أكثره - : أخذه ابن الصلاح من كتاب [الإلماع في ضبط الرواية وتقيد السماع] للقاضي عياض، وهو الحافظ الإمام العلامة عالم المغرب القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبي، ولد سنة ٤٧٦ وتوفي ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٥٤٤ بمراكش، وهو صاحب كتاب [الشفاء بتعريف حقوق المصطفى] :

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: (وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَدَسَيْتَ وَاوَّلَ مَا نَجِدُ لَهُ عَزْمًا) سورة طه آية ١١٥ :

البعدادى ، فيه - : إن أهل العلم بكرهون الإعجام والإعراب إلا فى المتبس .
وحكى غيره عن قوم : أنه ينبغى أن يشكى ما يشكى وما لا يشكى ،
وذلك لأن المتبسئ وغير المتبسر فى العلم لا يميز ما يشكى مما لا يشكى ،
ولا صواب الإعراب من خطئه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمور مفيدة فى ذلك :

أحدها : ينبغى أن يكون اعتناؤه من بين ما يمتبس بضبط للمتبس من
أسماء الناس أكثر ، فإنها لا تدرك بالمعنى ، ولا يستدل عليها بما قبله وبعد .
الثانى : يستحب فى الألفاظ المشككة أن يُكرَّر ضبطها : بأن يضبطها
فى متن الكتاب ، ثم يكتبها قبالة ذلك فى الحاشية مزودة مضبوطة ، فإن ذلك
أبلغ فى إبانها ، وأبعد من التباسها ، وما ضبطه فى أسماء الأضر ربما داخله
نقط غيره وشككها ، مما فوقه وتحتة ، لاسما عند دقة الخط وضيق الأضر ،
وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط (١) ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه . روبنا عن حنبل

(١) هذا من أدق أنواع الاحتياط فى الضبط ، وأقدم ما رأيت من ذلك فى خطوط
العلماء : خط الربيع بن سليمان صاحب الشافعى ، فى كتاب [الرسالة]
للشافعى ، المكتوب كله بخط الربيع فى حياة الشافعى ، أى فى المدة بين سنة
١٩٩ وسنة ٢٠٤ ، فإنه عند ما تشبه الكلمة فى السطر ويخفى أن يخطئ
فيها قارئها ، يكتبها واضحة مرة أخرى بالحاشية . وقد اختار بعض العلماء
طريقة أدق من هذه : قال الحافظ الوراق فى شرحه على كتاب ابن الصلاح :
« اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشككة فى الحاشية مفردة مضبوطة
ولم يتعرض لتقطيع حروفها ، وهو متداول بين أهل الضبط ، وفائدته
ظهور شكل الحرف بكتابته مفردا ، كالنون والياء إذا وقعت فى أول الكلمة
أوفى وسطها ، ونقله ابن دقيق العيد فى الاقتراح عن أهل الإتيان فقال :
ومن عادة المثقنين أن يبالغوا فى إيضاح المشكل ، فيفرقوا حروف الكلمة
فى الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا » .

بن إسحاق^(١) قال : رأى أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطأً دقيقاً ، فقال :
لا تفعل ، أحوج ما تكون إليه يحونك^(٢) .

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطأً دقيقاً قال : هذا خط من
لا يوقن بالخلف من الله لا والمذر في ذلك هو ، مثل أن لا يحد في الورق سعة ،
أو يكون رحاً لا يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه عمل كتابه ، ونحو هذا ،
والله أعلم .

الرابع : يُختار له في خطه التجهيق ، دون المشق والتعليق . بلغنا عن
ابن قتيبة قال : قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : شرُّ الكتابة المشق ،
وشرُّ القراءة الهذمة ، وأجود الخط أبينه . والله أعلم .

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط : كذلك ينبغي أن تضبط
المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال ، لئلا على عدم إجماعها . وسبيل الناس
في ضبطها مختلف : فمنهم من يقلب النقط الذى فوق المعجمات تحت ما يشاء كلها
من المهملات ، فينقط تحت الزاء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات^(٣) .
وذكر بعض هؤلاء أن النقط التى تحت السين المهملة تكون ببسطة
صفاً ، والتى فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي^(٤) .

(١) هو الحافظ حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد ، ابن عم الإمام
أحمد بن محمد بن حنبل ، وهو تلميذه أيضاً ، مات في جمادى الأولى سنة
٢٧٣ وقد قارب الثمانين من عمره .

(٢) يعنى أنه إذا كبرت سنه وضعف بصره ، واحتاج أن يعود إلى ما سمع في شبابه
ليسمعه منه تلاميذه . : خاتمة الكتاب الدقيق ، ففسرت عليه قراءته .

(٣) قال الحافظ العراقي في تعليقه : « أطلق المصنف في هذه العلامة قلب النقط
العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات ، وتبع في ذلك القاضى عياضاً ،
ولابد من استثناء الحاء المهملة ، لأنها لو نقطت من أسفل صارت جيماً .

(٤) الأثافي : حجارة ثلاثة توضع عليها القدر ، واحدها « أثفية » بضم الهجزة
أو كسرهما مع إسكان التاء المثلثة وكسر الفاء وتشديد الياء .

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر
مضجعة على قفاها ، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ،
وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين واليمين ، وسائر الحروف المهملة
الملتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة .
وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ، ولا يظن
له كثيرون ، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً ، وعلامة
من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة^(١) ، والله أعلم .

السادس : لا ينبغي أن بصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه ، فيوقع
غيره في حيرة ، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ، ويرمز إلى
رواية كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين ، وما أشبه ذلك . فإن بين
في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك
فالأولى أن يتجنب الرمز ، ويكتب عند كل رواية اسم راويها بأكمله
مختصراً ، ولا يقتصر على العلامة ببعض . والله أعلم .

السابع : ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتمييز ،
ومن بلفظنا ذلك عنه من الأئمة : أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر المصنف في هذه العلامة على جعل خط صغير
فوق الحرف المهمل ، وترك فيه زيادة ذكرها القاضي عياض في [الإلماع] .
فحكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه
النبرة ، فحذف المصنف منه ذكر النبرة ، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف
المهملة بهذه العلامات من [الإلماع] للقاضي عياض ، وإذا كان كذلك
فحذفه لقوله : يشبه النبرة : يخرج هذه العلامة عن صفتها ، فإن النبرة
هي الهمزة ، كما قال الجوهري وصاحب المحكم ، ومقتضى كلام المصنف
أنها كالنصبة لا كالهمزة . والله أعلم » .

بن إسحاق الحرّابي ، ومحمد بن جرير الطبري ، رضى الله عنهم
 واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً ، فإذا عارض فشكل
 حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة ، أو يخط في وسطها خطأ .
 قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتمد من سماعه إلا بما كان كذلك
 أو في معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره في مثل « عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب « عبد »
 في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر ، وكذلك يكره في « عبد الرحمن
 بن فلان » ، وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى : أن يكتب « عبد »
 في آخر سطر واسم « الله » مع سائر النسب في أول السطر الآخر .
 وهكذا يكره أن يكتب « قال الرسول » ، ويكتب في السطر الذي يليه
 « الله صلى الله عليه وسلم » وما أشبه ذلك . والله أعلم ^(١) .

التاسع : ينبغي له أن يحافظ على كعبته الصلاة والتسليم على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تذكّره ،
 فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتجأها طلبة الحديث وكتبتة ، ومن
 أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً . وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة ،
 وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يثبتته ، لا كلام يرويه ، فذلك لم يثبت فيه
 بالرواية ، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل .

وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه ، نحو « عز وجل »

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر المصنف في هذا على الكراهة ، والذي ذكره
 الخطيب في كتاب [الجامع] امتناع ذلك ، فإنه روى فيه عن أبي عبد الله
 ابن بطة أنه قال : هذا كله غلط قبيح ؛ فيجب على السكاتب أن يتوقاه
 ويتأمله ويتحفظ منه . قال الخطيب : وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح
 فيجب اجتنابه ، انتهى . واقتصر ابن دقيق العيد في [الاقتراح] على جعل
 ذلك من الآداب ، لامن الواجبات . والله أعلم . »

و « تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك ، وإذا وُجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر .

وما وُجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم - : فلهل سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية ، وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة . قال الخطيب أبو بكر : وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطأ . قال : وقد خالته غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك . ورؤى عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالا : ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه ، وربما عجلنا نبيضُ الكتاب في كل حديث حتى يرجع إليه . والله أعلم .

ثم ليجتنب في إثباتها نقصين : أحدهما : أن يكتبها منقوصة صورةً ، راءزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني : أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب « وسلم » ، وإن وُجد ذلك في خط بعض المتقدمين .

سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأم المؤيد بنت أبي القاسم بقراءتي عليهما ، قالا : سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراءى لفظاً ، قال : سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول : سمعت عبد الله بن محمد بن إسحاق الحافظ يقول : سمعت أبي يقول : سمعت حمزة الكنعاني يقول : كنت أكتب الحديث ، وكنت أكتب عند ذكر النبي « صلى الله عليه » ولا أكتب « وسلم » فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقال لي : مالك لا تُميت الصلاة على ؟ فما كتبت بعد ذلك « صلى الله عليه » إلا كتبت « وسلم » .

ووقع في الأصل في شيخ المقرئ ظريف « عبد الله » ، وإنما هو « عبيد الله » بالضم ، ومحمد بن إسحاق أبوه هو « أبو عبد الله بن منده » فحوله « الحافظ » إذن مجرور .

قلت : وبكره الاختصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم .
العاشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي
يرويه عنه ، وإن كان إجازة .

روينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كتبت ؟
قال : نعم ، قال : عرّضت كتابك قال : لا ، قال : لم تكف !
وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قال : من كتب ولم
يعارض كمن دخل الماء ولم يستنج^(١) . وعن الأخفش قال : إذا نسخت
الكتاب ولم يعارض ، ثم نسخت ولم يعارض - : خرج أعجمياً .

(١) قال الحافظ العراقي : « هكذا ذكره المصنف عن الشافعي ، وإنما هو
معروف عن الأوزاعي وعن يحيى بن أبي كثير ، وقد رواه عن الأوزاعي
أبو عمر بن عبد البر في كتاب [جامع بيان العلم] من رواية بقيسة عن
الأوزاعي ، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عياض في كتاب
[الاملاخ] بإسناده ، ومنه يأخذ المصنف كثيرا ، وكأنه سبق قلمه من
[الأوزاعي] إلى [الشافعي] . وأما قول يحيى بن أبي كثير فرواه ابن
عبد البر أيضاً ، والخطيب في كتاب [الكفاية] وفي كتاب [الجامع] من
رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير ، ولم أر لهذا ذكراً عن الشافعي
في شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث ، ولا في شيء من مناقب
الشافعي . والله أعلم . »

وانظر كتاب ابن عبد البر [جامع بيان العلم وفضله] [ج ١ ص ٧٧ ؛
٧٨) ففيه ما ذكره العراقي هنا ، وزاد فيه أيضاً مانصه : « وذكر الحسن
الخلواني في كتاب [المعرفة] قال : سمعت عبد الرزاق يقول : سمعت
معمرا يقول : لو عرّض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه
سقط ، أو قال : خطأ » . وابن عبد البر ولد بقرطبة في ٢٥ ربيع الآخر
سنة ٣٦٨ ، ومات ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ٤٦٣ بمدينة شاطبة
بالأندلس ، فعاش ٩٥ سنة . والحسن الخلواني مات سنة ٢٤٢ وهجرت الرزاق
مات سنة ٢١١ ومعمرا مات سنة ١٥٤ .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالبُ بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حالة تمديده إياه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإلتقان من الجانبين ، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها ، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ المروى تحوُّله : أصدقُ المعارضة مع نفسك .

ويستحبُّ أنه ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة ، لاسيما إذا أراد النقل منها .

وقد روى عن يحيى بن مَعِين أنه سئل عن لم ينظر في الكتاب والمحدث يُقرأ : هل يجوز أن يُحدِّث بذلك ؟ فقال : أما عندي فلا يجوز ، ولكن عامةُ الشيوخ هكذا سمعهم .

قلتُ : وهذا من مذهب أهل التشديد في الرواية ، وسيأتي ذكر مذهبهم شاء الله تعالى .

والصحيح أن ذلك لا يشترط ، وأنه يصح السماعُ وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي ، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة ، وإن كانت المقابلة على يدي غيره ، إذا كان ثقةً موثوقاً بضبطه .

قلتُ : وجائزٌ أن تكون مقابله بفرعٍ قد قوبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع ، وكذلك إذا قابل بأصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، لأن المفروض المطوب أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه ؛ فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة ، ولا يجزئ ذلك عند من قال : لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد غيره ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً ، حتى

يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له ، وهذا مذهب متروك ، وهو من مذاهب أهل التشديد الرافضة في أعصارنا ، والله أعلم .

أما إذا لم يقابل أصله بالأصل أصلاً فقد مثل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني عن جواز روايته منه فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً ، وبين شرطه ، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخه نقلت من الأصل ، وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض ، وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي : هل للرجل أن يحدث بما كتبت عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض ، قال : وهذا مذهب أبي بكر البرقاني ، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال : فيها : أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل .

قلت : ولا بد من شرط ثالث ، وهو : أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل ، بل صحيح النقل قليل السقط . والله أعلم .

ثم إنه ينبغي أن يُراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه - : مثل ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه ، ولا يكون كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرعوه عما به من أي نسخة اتفقت . والله أعلم .

الحادي عشر : المختار في كيفية نخرج السائط في الحواشي ، ويسمى « اللحق » بفتح الحاء - : أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطأ صاعداً إلى فوق ، ثم يعطنه بين السطرين عطفاً يسيرةً إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق .

ويبدأ في الحاشية بكتابة اللحق مقابلاً للخط المنعطف ، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين ، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان اللحق سطرين أو سطوراً ، فلا يبتدىء بسطوره من

أسفل إلى أعلى ، بل يبتدىء بها من أعلى إلى أسفل ، بحيث يكون منتهائها إلى جهة باطن الورقة ، إذا كان التخريج في جهة اليمين ، وإذا كان في جهة الشمال وقع منتهائها إلى جهة طرف الورقة .

ثم يكتب عند انتهاء الالحق « صح » ، ومنهم من يكتب مع « صح » « رجع » . ومنهم من يكتب في آخر الالحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخريج ، ليؤذن باتصال الكلام ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب ، واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد ، صاحب كتاب [الفاصل بين الراوى والواعى^(١)] من أهل المشرق ، مع طائفة . وليس ذلك بمرضى ، إذ رُبَّ كلمة تجيء في الكلام مكررة حقيقة ، فهذا التكرير يوقع بعض الناس في توهم مثل ذلك في بعضه .

واختار القاضي ابن خلاد أيضاً في كتابه أن يمدَّ عطفة خطِّ التخريج من موضعه حتى يلحظه بأول الالحق بالحاشية . وهذا أيضاً غير مرضى ، فإنه وإن كان فيه زيادة بيان فهو تسخيم للكتاب ، وتسويد له ، لاسيما عند كثرة الإلحاقات والله أعلم .

وإنما اخترنا كتبة الالحق صاعداً إلى أعلى الورقة - : لتلايخج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً إلى

(١) هو كتاب [المحدث الفاصل بين الراوى والواعى] و «الفاصل» بالصاد المهملة ، ويكتب في أكثر الكتب المطبوعة بالصاد المعجمة ، وهو خطأ وتصحيح : وهو أول كتاب ألف في علوم الحديث «المصطلح» على غالب الظن ، ومؤلفه : الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الفارسى الراهمرمى القاضى ، له ترجمة في [تذكرة الحفاظ] (٣: ١١٣) وذكر فيها أنه أول سماعه للحديث كان في سنة ٢٩٠ ونقل عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ٣٦٠ وجزم صاحب كشف الظنون (٢: ٣٩١) أنه مات سنة ٣٦٠ .

أسفل . وإذا كتب الأول صاعداً فما يجدُ بعد ذلك من نقصٍ يجدُ ما يقابله
من الحاشية فارغاً له .

وقلنا أيضاً : يخرجُ جه في جهة اليمين - لأنه لو خرجَ جه إلى جهة الشمال فرما
ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر؛ فإن خرجَ جه قد آماه إلى جهة الشمال أيضاً
وقع بين التخرين إشكال ، وإن خرجَ الثاني إلى جهة اليمين التقت عطفة
تخرج جهة الشمال وعطفة تخرج جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبه ذلك الضرب
على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرجَ الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج
الثاني إلى جهة الشمال ، فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال .

المهم إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ لإتخريجه إلى
جهة الشمال ، لقربه منها ، ولانتفاء العلة المذكورة ، من حيث إننا لا نخشى
ظهور نقص بعده . وإذا كان النقص في أول السطر تأكد تخريجه إلى جهة اليمين ،
لما ذكرناه من القرب مع ما سبق .

وأما ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية
أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل - فقد ذهب القاضى الحافظ عياض
رحمه الله إلى أنه لا يخرجُ لذلك خطٌ تخرج ، أثلاً يدخل اللبسُ ويحسبُ من
الأصل ، وإنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل ، لسكن ربما جعل على
الحرف المقصود بذلك للتخرج كالضبة أو التصحيح ، إيدافاً به .

قلت : التخرج أولى وأدق ، وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الإلباس . ثم
هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الأصل في أن خط ذلك التخرج
يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الماقط ، وخط هذا التخرج يقع على نفس
الكلمة التي من أجلها خرجَ المخرج في الحاشية . والله أعلم .

الثاني عشر : من شأن الحدائق المتقنين العناية بالتصحيح ، والنضيب ،

والتمريض .

أما التصحيح فهو: كتابة « صح » على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة لاشك أو الخلاف ، فيكتب عليه « صح » ليُعرف أنه لم يُفعل عنه ، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه .

وأما التصويب ، ويسمى أيضاً « التريض » فيجمل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذاً عند أهلها بأباه أكثرهم ، أو مُصحِّفاً ، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيمدُّ على ما هذا سبيله خطٌّ ، أو له مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة للمعلم عليها ، كيلا يُظنَّ ضرباً ، وكأنه صاد التصحيح بمدِّها دون حائتها^(١) كتبت كذلك ليفرق بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكمل عليه التصحيح ، وكُتب حرف ناقص على حرف ناقص ، إشاراً بفقده ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتبييناً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ما هو عليه ، وأملَّ غيره قد يُخرج له وجهاً صحيحاً ، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ، ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده ، لكان متعريضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين ، الذين غيروا ، وظهر الصواب فيما أنكروه ، والنماد فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي ، المعروف بابن الإقليلي : أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها ، لا يتبعه لقراءة ، كما أن الضبة مقفل بها . والله أعلم .

(١) يعني ترسم هكذا « صح » فوق الكلمة . وهذه في معنى ما يكتبه المصححون في المطابع الآن من كلمة « كذا » عند المواضع التي من هذا النوع .

قلت : ولأنها إما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضيبة التي تجعل على كسر أو خال ، استعير لها اسمها ، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات ^(١) .
ومن مواضع التضييب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع ، فمن عادتهم تضييب موضع الإرسال والانقطاع ، وذلك من قبيل ما سبق ذكره ، من التضييب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة ، في الإسناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض - علامة تشبه الضيبة فيما بين أسماؤهم ، فيتوهم من لاخبرة له أنها ضيبة ، وليست بضيبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها ، أثبتت تأكيداً للمعطف ، خوفاً من أن تجعل « عن » مكان « الواو » . والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح ؛ فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب . والفطنة من خير ما أوتيه الإنسان . والله أعلم .
الثالث عشر : إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه يُنْفَى عنه بالضرب أو الحكّ أو المحو أو غير ذلك ، والضربُ خير الحكّ والمحو .
روينا عن القاضي أبي محمد بن خلّاد رحمه الله قال : قال أصحابنا :
الحكُّ تُهْمَةٌ .

وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال : سمعت شيخنا أبا بحر سفيان ابن العماسي الأسديّ يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ

(١) قال العراقي : « قلت : وفي هذا نظر وبعد ، من حيث إن ضيبة القلدح وضعت جبراً للكسر ، والضيبة على المكتوب ليست جابرة ، وإنما جعلت علامة على المكان المغلق وجهه ، المستبهم أمره ، فهي بضيبة الباب أشبه ، كما تقدم نقل المصنف عن أبي القاسم الإقلبي ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب ، كما وجدته في كلامه ، وحكاه القاضي عياض في [الإلماع] فقال : من أهل المغرب ، بدل قوله : من أهل الأدب ، والمذكور في كلام أبي القاسم ما ذكرته ، والله أعلم » .

يكرهون حضور السكّين مجاس السماع ، حتى لا يُبشّرُ شيء ، لأن ما يُبشّرُ منه ربما يصحّ في رواية أخرى ؛ وقد يُسمع الكتابُ مرةً أخرى على شيخ آخر ، يكون ما بُشّرَ وحكّ من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر - : فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشّرَ ؛ وهو إذا خُطّ عليه من رواية الأول ، وصحّ عند الآخر - : ا كُتِبَ بِعَلَامَةِ الْآخِرِ عَلَيْهِ بِصَحْفِهِ .

ثم إنهم اختلفوا في كيفية للضرب :

فروينا عن أبي محمد بن خلّاد قال : أجود للضرب أن لا يطمس المضروب عليه ؛ بل يخطّ من فوقه خطأً جيداً يبيّن ، يدلّ على إبطاله ، ويُقرأ من تحته ما خُطّ عليه .

وروينا عن القاضي عياضٍ ما معناه : إن اختيارات الضابطین اختلفت في الضرب : فأكثرهم على مدّ الخط على المضروب عليه ، مختللاً بالكلمات المضروب عليها ، ويسمى ذلك « الشقّ » أيضاً^(١) . ومنهم من لا يخطّه ، ويُثبتته فوقه ، لكنه يعطف طرفي الخطّ على أول المضروب عليه وآخره . ومنهم من يستقيم هذا ؛ ويراه تسويداً وتطليساً . بل يُحَوّق على أول الكلام بنصف دائرة ، وكذلك

(١) قال العراقي : « الشقّ » : بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف : وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق ، ولم يذكره الخطيب في [الجامع] ولا في [الكفاية] ، وهو اصطلاح لأهل المغرب ، وذكره القاضي عياض ، في [الإلماع] ، ومنه أخذ المصنف . وكأنه مأخوذ من الشقّ ، وهو الصدع ، أو من شقّ العصا ، وهو التفريق ، فكأنه فرّق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت - : بالضرب عليها والله أعلم . ويوجد في بعض نسخ [علوم الحديث] : النشق : بزيادة نون مفتوحة في أوّله وسكون الشين ، فإن لم يكن تصحيحاً وتغييراً من النسخ - : فكأنه مأخوذ من نشق الظبي في حبالته : إذا علق فيها ، فكأنه إبطال لحركة الكلمة وإعماؤها ، يجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصرف : والله أعلم .

في آخره ؛ وإذا كثرت الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكتفي بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع ومن الأشياخ من يستقيح الضرب والتحويق ؛ ويكتفي بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ، ويسميا « صفراً » كما يسميها أهل الحساب^(١) . وربما كتب بعضهم عليه « لا » في أوله و « إلى » في آخره ؛ ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر ؛ فقد تقدم بالكلام فيه أبو محمد بن خالد الرامهرمزي رحمه الله^(٢) ؛ على تقدمه ؛ فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا : أولاهما بأن يبطل الثاني ؛ لأن الأول كتب على صواب ، والثاني كتب على الخطأ ؛ والخطأ أولى بالإبطال .

وقال آخرون : إنما الكتاب علامة لما يُقرأ ؛ فأولى الحرفين بالإبقاء أدلهاً عليه وأجودها صورة .

وجاء القاضي عياض آخرًا ففصل تفصيلاً حسناً : فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني ؛ صيانةً لأول السطر عن التسويد والتشويه . وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها ، صيانةً لآخر السطر ، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر فليضرب على الذي في آخر السطر ؛ فإن أول السطر أولى

(١) رسم الصفر دائرة عند أهل الحساب إنما هو في اصطلاح أهل المغرب ، الذين منهم القاضي عياض ، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب برسم الأرقام المعروفة عند الإفرنج ، بخلاف أرقام أهل المشرق .

(٢) « الرامهرمزي » قال السمعاني في الأنساب : « بفتح الراء والميم بينهما الألف وضم الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفي آخرها الزاي المعجمة هذه النسبة إلى رامهرمز ، وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان » وقد سبق الكلام على ترجمته في (ص ٣١) .

بالمراعاة . فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف إليه ؛ أو في الصفة أو في الموصوف ، أو نحو ذلك : لم تُراع حينئذ أول السطر وآخره . بل يراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط ، فلا يفصل بالضرب بينهما . ونضرب على الحرف المتطرف من المكرر ، دون الوسط .

وأما الحرفُ فيقاربُ الكشطُ في حكمه الذي تقدم ذكره ؛ وتتنوع طرقة : ومن أغربها - مع أنه أسلم - : ما روى عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي^(١) : أنه ربما كان كتب الشيء ثم لقيه . وإلى هذا يؤي ما روينا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول : من الروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد ؛ والله أعلم .

الرابع عشر : ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه ، في كتابه ، جيّد التمييز بينهما ، كيلا يختلط وتشبه فيفسد عليها أمرها . وحيله : أن يحمل أولاً متن كتابه على رواية خاصة ، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى الحقها ، أو من نقص أعلم عليه ، أو من خلاف كتبه ، إما في الحاشية ، وإما في غيرها ، مُعَيِّناً في كل ذلك من رواه ، ذا كراً اسمه بتمامه ، فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره ، من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره ، كيلا يطول هده به فينسى ، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعمى .

(١) « سحنون » بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضمّ النون ، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية ، وأصله اسم طائر حديد الدهن بالمغرب ، ولقب به تشبيهاً له به ، واسمه « عبد السلام بن سعيد التنوخي أبو سعيد » ولد في أول رمضان سنة ١٦٠ وقرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب ، ومات يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ٢٤٠ وانظر ترجمته في ابن خلكان (١ : ٣٦٠ - ٣٦٧) .

وقد يُدْفَعُ إلى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خصَّ الرواية الملقنة بالجرمة، فعل ذلك أبو ذرّ المروزي من المشاركة، وأبو الحسن القاسمي من المغاربة، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد. فإذا كان في الرواية الملحقة زيادةٌ على التي في متن الكتاب كتبها بالجرمة. وإن كان فيها نقصٌ، والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب - : حَوَقَّ عليها بالجرمة. ثم على فاعل ذلك تبيينٌ من له الرواية المملة بالجرمة في أول الكتاب أو آخره، على ما سبق والله أعلم.

الخامس عشر: غلب على كتّبة الحديث الاختصار على الرمز في قولهم «حدثنا» و«أخبرنا»، غير أنه شاع ذلك وظهر، حتى لا يكاد يلبس. أما «حدثنا» فيكتب منها شطرها الأخير، وهو الاء والنون والألف، وربما اقتصر على الضمير منها، وهو النون والألف^(١). وأما «أخبرنا» فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً^(٢). وليس بحسن ما يفعله طائفةٌ، من كتابة «أخبرنا» بألف مع علامة «حدثنا» للذكورة أولاً^(٣)، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله. وقد يكتب في علامة «أخبرنا» راء بعد الألف، وفي علامة «حدثنا» دال في أولها^(٤). ومن رأيت في خطه الدال في علامة «حدثنا» الحافظ أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الرحمن الشافعي، والحافظ أحمد البيهقي، رضي الله عنهم. والله أعلم^(٥).

(١) يعني تكتب «ثنا» أو «نا».

(٢) يعني تكتب «أنا».

(٣) أي تكتب «أنا» بدون نقط، لأنها توقع القارىء في الاشتباه واللبس.

(٤) يعني أن تختصر «حدثنا» «دثنا»، و«أخبرنا» «أرنا».

(٥) وأقدم ما رأيت أنا في اختصار «أخبرنا» - : خطّ الربيع بن سليمان

صاحب الشافعي، في كتاب [الرسالة] للشافعي، فهو يختصرها «أرنا».

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما سوره ح وهي حاء مفردة مهمله، ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها، غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي اللهثي البغاري والفقير الحديث أبي سعد الخليلي رحمهم الله في مكانها بدلاً عنها: «صحح» صريحة. وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى «صحح»، وحسن إثبات «صحح» ههنا لئلا يقوم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يُركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً. وحكى لي بعض من جمعني وإياه الرحلة بخراسان، عن وصفه بالفضل من الإصمهايين: أنها حاء مهمله من التصويل، أي من إسناد إلى إسناد آخر. وذا كرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب، وحكى له عن بعض من نقيت من أهل الحديث أنها حاء مهمله إشارة إلى قولنا «الحديث»، فقال لي: أهل المغرب - وما عرفت بينهم اختلافاً - يجعلونها حاء مهمله، ويقول أحدهم إذا وصل إليها: «الحديث»، ودكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكروا أيضاً أنها حاء مهمله. وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة - : «حَا» ويَمْرُ. وسألت أبا الحافظ الرحَّالَ أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي رحمه الله عنها؟ فدَكَر أنها حاء من «حائل» أي: تحول بين الإسنادين، قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء [إليها] في القراءة، وأفكر كونها من «الحديث» وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخي، وفيهم عدد كانوا يحفظون الحديث في وقته.

قال المؤلف: وأختارُ أنا - والله الموفق - أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها «حَا» ويَمْرُ، فإنه أحوطُ الوجوه وأعدلها. والعلم عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر الخطيبُ الحافظ: أنه ينبغي للطالب أن يكتب بمد تليمة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه، وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه

منه على لفظه . قال : وإذا كتبت الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق
سطر التسمية أسماء من سمع معه ، وتاريخ وقت السماع ، وإن أحت كتب
ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب ، فكلاً قد فعله شيوخنا .

قالت : كتبت التسميع جنب ذكره أحوط له وأحرى بأن لا ينبغي على من
يحتاج إليه . ولا بأس بكتبه آخر الكتاب ، وفي ظهره ، وحيث لا ينبغي موضعه .
وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به ، غير مجهول الخط ،
ولا ضير حينئذ في أن لا يكتب الشيخ المسموع خطه بالتصحيح . وهكذا
لا بأس على صاحب الكتاب - إذا كان موثقاً به - أن يقتصر على إثبات
سماعه بخط نفسه ، فطالما فعل الثقات ذلك .

وقد حدثني بمرؤ الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد المروزي عن
أبيه عن حدثه من الأصهبانية : أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة قرأ
ببغداد جزءاً على أبي أحمد الفرضي ، وسأله خطه ، ليكون حجة له ، فقال له
أبو أحمد : يا بني ، عايك بالصدق ، فإنك إن عرفت به لا يكذبك أحد ،
وتصدق فيما تقول وتنقل ، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك : ما هذا خط
أبي أحمد الفرضي ، ماذا تقول لهم ؟ . ١٩ .

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط ، وبيان السامع والمسموع
منه بلفظ غير محتمل ، ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه ، والحذر من إسقاط
اسم واحد منهم لفرض فاسد . فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه ،
لكن أثبتته معتمداً على إخبار من يثق بجزءه من حاضره - فلا بأس بذلك
إن شاء الله تعالى .

ثم إن من كتبت سماعه في كتابه فببفتح كتابه إياه ، ومنه من نقل
سماعه ومن نسخ الكتاب ، وإذا أعاره إياه فلا يبطل به .

روينا عن الزهري قال : إِيَّاكَ وَعُقُولَ السُّكَّابِ ، قِيلَ لَهُ : وَمَا غُلُولُ
السُّكَّابِ ؟ قَالَ : حَبْسُهَا عَنْ أَصْحَابِهَا .

وروي عن القسطل بن عياض رضى الله عنه أنه قال : ليس من أفعال
أهل الوزع ولا أفعال الحكماء . : أن يأخذ سماع رجل وكتابه ، فيحسبه
عنه ، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه .

فإن مَنَعَهُ إِيَّاهُ : فقد روي أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه
إياه ، فتحاكما إلى قاضيه حفص بن غياث ، فقال لصاحب الكتاب : أخرج
إلينا كتابك ، فا كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الأزماك ، وما كان
بخطه أعمىناك منه .

قال ابن خلاد : سألت أبا عبد الله الزبيرى عن هذا ، فقال : لا يجيء
في هذا الباب حكم أحسن من هذا ، لأن خط صاحب الكتاب دال على
رضاه باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاد : وقال غيره : ليس بشيء .

وروى الخطيب الحافظ أبو بكر بن إسماعيل بن إسحاق القاضي : أنه
تحوكم إليه في ذلك ، فأطرق ملياً ، ثم قال للمدعى عليه : إن كان سماعه
في كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره ، وإن كان سماعه في كتابك بخط
غيرك فأنت أعلم .

قلت : حفص بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة (١) ،
وأبو عبد الله الزبيرى من أئمة أصحاب الشافعى (٢) ، وإسماعيل بن إسحاق لسان

(١) هنا في ابن الصلاح « جعفر بن غياث » وهو خطأ . وقد مضى قريباً على
الصواب « حفص بن غياث » وهو من تلاميذ أبي حنيفة ، ومن شيوخ
أحمد بن حنبل ، ولد سنة ١١٧ هـ وولى قضاء الكوفة ١٣ سنة ، وقضاء
بغداد سنتين ، ومات سنة ١٩٤ هـ .

(٢) هو أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيرى صاحب كتاب [الكافي] -

أصحاب مالك وإمامهم (١) ، وقد تعاضدت أقوالهم في ذلك ، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه . وقد كان لا يتبين لي وجهه ، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده ، فعليه أدائها بما حوته ، وإن كان فيه بذل ماله ، كما يلزم متعطل الشهادة أدائها ، وإن كان فيه بذل نفسه بالسمي إلى مجالس الحكم لأدائها . والعلم عند الله تعالى .

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية . وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ ، أو يشبهه فيها عند السماع ابتداءً - : إلا بعد المقابلة المرضية بالسموع ، كيلا يفتروا أحدٌ بتلك النسخة غير القابلة ، إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة . والله أعلم .



هذا آخر مقال أبو عمرو بن الصلاح في هذا الفصل ، وقد طال جدًّا ، ولكنه نفيسٌ كله ، وفيه فوائدٌ جمةٌ ، ودقائقٌ بديمةٌ ، وقد كتب العلماء بعده في ذلك الشيء الكثير ، منهم المختصر ، ومنهم المطيل ؛ وذكروا وجوهاً وتفاسيلٍ آخر ؛ وكلها في تصحيح المخطوطات كما أسلفنا ؛ ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن ؛ خشية الملل والسآمة .

وهذه القواعد التي ذكر ابن الصلاح يصلح أكثرها في تصحيح

— في فقه الشافعي : قال النووي : « مات قبل سنة ٣٢٠ » وله ترجمة في [تاريخ]

بغداد [للخطيب (٨ : ٤٧١) و [تهذيب الأسماء] للنووي (٢ : ٢٥٦) .

(١) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، ولد سنة ٢٠٠

ومات في أواخر ذي الحجة سنة ٢٨٢ ، وله ترجمة في [الديباج المذهب]

(ص ٩٢ - ٩٥) .

الكتب المطبوعة ، وهي كلها إرشادٌ للمصحح عند النقل من الكتب
المخطوطة ، حتى يعرف قيمة الأصول التي يطبع عنها ؛ أهي مما يوثق
به ؛ أم مما يحاط في الأخذ عنه ؟

ولو كانت الفرص مواتية لحررت قواعد التصحيح المطبعي ؛
ووضعت له القوانين الدقيقة على أساس مارسم لنا أئمتنا المتقدمون ؛
وعلاؤنا الأعلام الثقات ؛ لتكون دستوراً للمطابع كلها ؛ ومرشداً
للمصححين أجمع ؛ وعسى أن أفعل ؛ إن شاء الله ؛ بتوفيقه ؛ وهدايته
وعونه .

الفهارس المعجمة

ومما امتازت به مطبوعات المستشرقين أن عُنوا بوضع الفهارس المرشدة
للقارئ أتمّ عناية ، في أغلب أحيانهم . وتفننوا في أنواعها ، مرتبة على حروف
المعجم : فن فهرس للأعلام ، ومن فهرس للشعراء ، ومن فهرس للقبائل ، ومن
فهرس للأسانيد ، ومن فهرس للآيات القرآنية ، ومن فهرس للألفاظ النبوية ،
ومن فهرس للمسائل العلمية - على اختلاف مناحي الكتب التي تعمل لها الفهارس ،
واختلاف علومها^(١) . وهذا عمل قيم جليل ، لا يدرك خطره وفائدته ، إلا
من ابتلى بالعماء في البحث والمراجعة ، وعجز أو وصل إلى ما يربد البحث عنه .
وقد تبهم في ذلك كثير من المصححين المحدثين عندنا ، تقليداً لهم ، على

(١) ومن المستغرب النادر أن أجل الكتب وأصحها بعد كتاب الله ، وهو :
صحيح البخاري ، وهو أشدّ الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة ، لصعوبة
البحث فيه إلا على من تحقق به ، وطالت له ممارسته - : هذا الصحيح
طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كما دأبوا !!

اضطراب فيما يصنعون وتقليل ، فمنهم من يُتقن ، ومنهم من يمجز ، ومنهم
من يوفق ، ومنهم من يفشل ، ومرد ذلك إلى إسعاد العمل لغير أهله أحياناً ،
وإلى ضنّ الناشرين بالنفقة والأجر غالباً .

وأما دور الطباعة القديمة عندنا - وفي مقدمتها مطبعة بولاق - فلم يُعن
مصنحوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ، وما أظنهم فكروا في شيء منه ،
مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة . ومن أمثلة ذلك :
[سيرة ابن هشام] نشرها المستشرق [وستنفلد] في سنتي ١٨٥٩ - ١٨٦٠
ومعها فهارس مفصلة ، ثم طبعت في بولاق سنة ١٢٩٥هـ (توافق سنة ١٨٧٨ م)
بدون فهارس . وأنا أستبعد جداً أن لا تكون طبعة [وستنفلد] في يد
مصنحي مطبعة بولاق عند طبع الكتاب !!

وصنع الفهارس على - ذا النحو ابتكار طريف ، والفهارس مفاتيح
الكتب ، والمستشرقين الفضل الأول في تطبيقه على المطبوعات العربية ،
أعانهم على ذلك وجود المطابع .

وكما اغترّ النسخ بصناعة المستشرقين في التصحيح اغترّوا بصناعتهم
في الفهارس ، بل كانوا أشد بهم اغتراراً ، وأكثرهم خنوعاً وخضوعاً ،
ووقع في وهمهم اليقين بأن هذه الفهارس شيء لم يعرفه علماء الإسلام
والعربية ، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلها من ابتكار الإفرنج ، وأن
ما عندنا منها تقليد لهم واقتباس منهم .

وأول من علمناه نفي هذه الأسطورة ، وأكذب هذا الوهم - : صديقنا
الأخ العلامة الأستاذ « محمد أحمد الغمراوي » المدرس بكلية الطب المصرية ،
في كتاب [مرشد المتعلم ^(١)] الذي ترجمه عن اللغة الإنكليزية ، وألحق به
فصلاً بطله في « كتب المراجعة في اللغة العربية » وصف فيه كثيراً من المعاجم

(١) طبع بمطابع دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ .

العربية، وذكر تاريخ مؤلفيها، ثم قال (ص ٢٧٥ - ٢٧٧) : « ولما لاحظت في وصف هذه القواميس ^(١) أنها هجائية، أي مرتبة ترتيباً هجائياً على حروف المعجم : الألف فالباء فالفاء وهلم جرا، في جميع حروف الكلمة، على نسق المعاجم الإفرنجية. لكن المعاجم الإفرنجية في هذا تتابع غير متبوعة، فهي في ذاتها متأخرة النشوء، نشأت بعد عهد النهضة، أي بعد القرن الخامس عشر، والترتيب الهجائي جاء بعد ذلك، كخطوة في تاريخ نشوئها، حتى أن أول قاموس هجائي إنجليزي لم يظهر إلا في القرن السابع عشر، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف، وإنما كان مجموعة كلمات صعبة دراسية. وإذا تنزلنا في استعمال كلمة « قاموس » وأطلقناها على مثل هذه المجموعة - : فإن مولد القواميس الهجائية في اللغة العربية قديم جداً. لكن استعمال « قاموس » بهذا المعنى فيه تجوز كبير، ولا داعي له فيما نحن بصدده، من أي اللاتين أسبق إلى الترتيب الهجائي : الشرق أم الغرب ؟ فإن أقدم القواميس العربية التي ذكرنا لك ظهرت في القرن الخامس الهجري ^(٢)، أو الحادي عشر للميلادى » .

ثم قال « فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر، أي نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلمات إنجليزية هجائية، وأكثر من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائي لاتيني ظهر في أوروبا حين كانت اللاتينية لغة الأدب في أوروبا، قبل أن يكون لأوروبا لغات أدبية. فالعرب هم أسبق الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً لترتيب الهجائي، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يمتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج، واختصت به القواميس الإفرنجية » .

(١) اقرأها دائماً : « المعاجم » .

(٢) يشير بذلك إلى كتاب [المفردات في غريب القرآن] للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢. ولكن سنذكر فيما يأتي معاجم عربية أقدم منه كثيراً :

فإذن : أولُ معجمٍ لَطِينِيٍّ (١) ظهر في أوربة كان في القرن الثالث عشر
للميلادى أو بعده ، وأول مجموعة هجائية للكلمات الإنجليزية ظهرت في القرن
السابع عشر أو بعده .

فالشرقُ شرقٌ ، والغربُ غربٌ ، الشرقُ دائماً ابتكارٌ وإنشاءٌ .
والغربُ دائماً تقليدٌ ثم تنظيمٌ . . .

وإنما أعان الغربَ على الظهور ؛ وعلى تثبيت قدمه في العلم
والصناعات ، وعلى امتلاك أعتة الدنيا - : أن نهضته - المقتبسة من
الشرق - افترنتُ باختراع الآلات الميكانيكية وابتراع البارود ،
والذين عرفوا البارود أولاً هم العربُ ، وحاربوا الإفرنج بالمدافع
في أواخر عهد الفردوس المفقود « الأندلس » ، وعرف العربُ أيضاً
مبادئ الميكانيكا ، ولو تأخرتْ كارثةُ هزيمتهم وتفرضهم قليلاً حتى
يتهيأ لهم استكمالُ ما عرفوا أو بدءوا في معرفته - : ما قامت للإفرنج
قائمةٌ ؛ ولكانت أوربةُ كلها بلاداً إسلاميةً ؛ أو في حماية الإسلام .
ولكن هكذا قُدِّرَ فكان ، وربما دار الفلكُ دورته ، فوصلَ
المسلمون من أسباب مجدم وعزم ما انقطع ، وهاهى البشائر تلوح
في الآفاق ، لا يحجبها إلا غيايات من الضعف والتفرنج ، إذا ما هبت
عليها نسيماتُ الإسلام انقشعت ، ثم يثبُ الأسدُ وثبته ، إن شاء الله .
ونعودُ إلى ابتكار العرب المعجم والفهارس :

(١) هذا هو التعريب الصحيح للقديم لكلمة « لاتيني » .

فأولُ مَنْ نعلمه فكرَ في ذلك : الخليلُ بنُ أحمد^(١) ، إمامُ اللغةِ والعربيةِ ،
ومخترعُ العروضِ ، في أواسطِ القرنِ الثانيِ الهجريِّ ، فإنه ألفَ [كتابَ الدين]
في اللغةِ^(٢) وفي أوله ما نصه :

« هذا ما ألفه الخليلُ بنُ أحمدِ البصرى ، رحمةُ الله عليه ، من حروفِ
ا ب ت ث مع ما تكلمتُ به ، فكان مدارُ كلامِ العربِ وألفاظهم ، ولا يخرج
منها عنه شيءٌ . وقد أراد أن تعرفَ بها العربُ أشعارَها وأمثالَها ومخاطباتَها ،
وأن لا يشدَّ عنه شيءٌ من ذلك . فأعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدئَ
بالتأليفِ من أولِ ا ب ت ث وهو الألفُ ، لأن الألفَ حرفٌ معتلٌ .
فلما فاتته الحرفُ الأولُ كره أن يبتدئَ بالثاني ، وهو الباءُ ، إلا بعدَ حجةٍ
واستقصاءِ النظرِ ، فدبرَ ونظرَ إلى الحروفِ كلها ، وذاقَها ، فصيرَ أولَها بالابتداءِ
أدخلَ حرفٍ منها في الحلقِ . وإنما كان ذوقه إياها أنه كان يفتحُ فاه بالألفِ
ثم يُظهرُ الحرفَ ، نحو : أب ، أت ، أث ، أخ ، أع ، أغ . فوجدَ العينَ
أدخلَ الحروفِ في الحلقِ ؛ فجعلها أولَ الكتابِ ، ثم ما قَرُبَ منها ، الألفُ
فالألفُ ، حتى أتى على آخرها ، وهو الميمُ . فإذا شئتَ عن كلمةٍ وأردتَ أن
تعرفَ موضعها ، فانظرَ إلى حروفِ الكلمةِ ، فهما وجدتَ منها واحداً
في الكتابِ المقدمِ فهو في ذلكِ الكتابِ . وقلِّبَ الخليلُ ا ب ت ث فوضعها

(١) هو الخليلُ بنُ أحمدِ بنِ عمرو بنِ تميمِ الفراهيديِّ ، ولد سنة ١٠٠ ومات
سنة ١٧٠ ، وقيل ١٧٥ . أى في القرنِ الثامنِ الميلاديِّ ، لأن سنة ١٧٥ هجرية
توافق سنة ٧٩١ - ٧٩٢ ميلادية . وقد نقلَ علاءُ الدينِ البسنويُّ
في [مخاضرةِ الأوائل] (ص ٦٩) عن السيوطيِّ قال : « أولُ من وضع
اللغةَ هلى الحروفِ الخليلُ بنُ أحمدٍ » .

(٢) هو من كتوزِ العربِ النادرةِ المفقودةِ ، وكان العلامةُ الأبُ أنستاس الكرمليُّ
قد شرعَ في طبعِ ما وجدته منه قبلَ الحربِ العظمى ، منذ بضعِ وعشرين
سنة ، فطبعَ ببغدادِ قطعةً منه في ١٤٤ صفحة ، وهي عزيزةُ الوجودِ :

على قدر مخرجها من الحلق ، وهذا تأليفه : ع ح ه ، خ غ ، ق ك ، ج ش ض ،
ص س ز ، ط ث د ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، و ا ي . »

هذا ما في صدر [كتاب العين] وسواء أكان من قول تلميذه وراويته
كتابه الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ، أم من قول الخليل نفسه ، على عادة
المقدمين في كتبهم في التحدث عن أنفسهم بضمير الغائب - : فإن ذلك
لا ينقص من دلالة شيئاً ، إنه يدل على أن الخليل أول من فكر في التأليف
على حروف المعجم ، ووضع اللغة عليها .

وقد حكى تلميذه الليث حكاية تأليف الكتاب ، نقلها محمد بن إسحاق
النديم [في الفهرست]^(١) عن الكسروي (ص ٦٤ - ٦٥ طبعة مصر سنة ١٣٤٨)
وحكاها ياقوت أيضاً في [معجم الأدباء] عن الكسروي (٦ : ٢٢٧ طبعة
مربليوث سنة ١٩٣٠) وبين الروايتين فروق ضئيلة في الألفاظ ، وشيء من
الخطأ والتعريف ، جمعت ما بينهما ، وأصلحت ما استقطمت إصلاحه :

قال ابن النديم : « قال أبو الحسن علي بن مهدي الكسروي^(٢) : حدثني
محمد بن منصور المعروف بالزجاج^(٣) المحدث ، قال : قال الليث بن المظفر بن نصر

(١) الفهرست ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ .

(٢) له ترجمة في [معجم الأدباء] (٥ : ٤٢٧ - ٤٣٢) وكان موجوداً سنة ٢٩٨
وقال ابن أبي طاهر : « وكان الكسروي أديباً ظريفاً حافظاً ، راوية شاعراً
علماً بكتاب [العين] خاصة » .

(٣) « زاج » بالزاي والجيم ، كما في القاموس وكتب الرجال ، وفي ياقوت « راج »
بالمهملتين ، وهو خطأ مطبعي . ويظهر أن الكسروي أخطأ اسم شيخه
فسماه « محمد بن منصور » والصحيح أنه « أحمد بن منصور » وله ترجمة
في [تاريخ بغداد] للخطيب (٥ : ١٥٠ - ١٥١) و [التهذيب] (١ : ٨٢ -
٨٣) ومات الزاج هذا في يوم الخميس ١٠ ذى الحجة سنة ٢٥٧ .

بن سيار: كُتِبَ أصبه^(١) إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوماً: لو أن إنساناً
 قصد وألف حروف ا ب ت ث على ما أمثله لاسقوَّصَبَ في ذلك جميع كلام
 العرب، فتهيأ له أصل لا يخرج عنه شيء منه بته. قال: فقلت له: وكيف يكون
 ذلك؟ قال: يؤلفه على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وإنه ليس
 يُعرف للعرب كلامٌ أكثر منه. قال الليث: فجمعت أستفهمه ويصف لي،
 ولا أفت على ما يصف. فاخفقت إليه في هذا للمنى أياماً، ثم اعطلت وحججت،
 فما زلت مشفقاً عليه، وخشيت أن يموت في عاتقه، فيبطل ما كان يشرحه لي،
 فرجعت من الحج وصرت^(٢) إليه، فإذا هو قد ألف الحروف كلها، على ما في
 صدر هذا الكتاب، فكان يملئ على ما يحفظ، وما شك فيه يقول لي: سأل
 عنه، فإذا صحح فأبنته، إلى أن عملت الكتاب^(٣)، قال علي بن مهدي: فأخذت

(١) في الفهرست «أسير» بالسين، وهو تصحيف.

(٢) في الفهرست «وسرت» بالسين، وهو تصحيف.

(٣) هكذا هذه الرواية، وليس من هنا أن نحقق الخلاف في تأليف كتاب
 [العين]، وهو خلاف قديم معروف، ولكن الذي أراضه وأرجحه؛
 مما قرأت وفهمت: أن الخليل وضع الكتاب جملة، فرسم حدوده، وبني
 هيكله، وملا أكثر المواد بمفرداتها، أو كثيراتها، إملاء على تلميذه
 الليث بن المظفر، ثم زاد فيه الليث ما صحح عنده مما أذن له به الخليل.
 وقد وجدت عند كتابة هذا ما يشير إلى قوته وتأنيده؛ فيما نقل ابن خلكان
 في ترجمة الخليل (١: ٢١٦) عن حمزة بن الحسن الأصهباني قال:

«وبعد، فإن دالة الإسلام لم تُخرج أبدع للعلوم التي لم يكن
 لها عند علماء العرب أصول. - من الخليل، وليس على ذلك برهان
 أوضح من علم العروض، الذي لا عن حكيم أخذته، ولا على مثال تقدمه
 احتذاه، وإنما اخترعه من تمرته بالصفارين، من وقع مطرقة على =

من محمد بن منصور نسخة هذا الكتاب ، وهي [العين] انتسخها محمد بن منصور بن الليث بن المظفر » .

ثم جاء العلماء بعد الخليل ، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم ، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ما صنع الخليل فيه عنق وإرهاق ، لا يتقنه إلا من كان مثل الخليل ، ورأوا أن الألف كانت حرقاً معتلاً مشكون همزة ، أي حرفاً غير معتل ، وأنها لا تكون حرف علة في أول الكلمة ، فقلدوا الخليل في أصل النظر والفكر ، فرتبوا على ترتيب المعجم ، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بمد نفي الزوائد عنها ، ثم رتبوا : فمنهم من رتب على أوائل الكلمات ، فبدأ بما أوله الهمزة ، وهكذا ، كترتيب [الصباح المنير] مثلاً ، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات ، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف ، ثم رتب كل باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات ، وهكذا ، كترتيب [الصباح] و [اللاموس] مثلاً . وكلهم راعى الترتيب في الحروف المتوسطة في الكلمات أيضاً ، فأكان ثانياً ب متقدم على ما كان ثانياً ت وهكذا .

= طَسْتِ ، ليس فيها حجة ولا بيان يؤدبان إلى غير خليتهما ، أو يفتران غير جرهرها ، فلو كانت أيامه قديمة ، ورسومه بعيدة - : لشك فيه بعض الأمم ، لصنفته مالم يصنعه أحد ، منذ خلق الله الدنيا ، من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره ، [ومن تأسيسه بناء كتاب العين] ، الذي يحضر لغة أمة من الأمم قاطبة ثم من إمداده سيدييه من علم النحو بما صنف منه كتابه ، الذي هو زينة لدولة الإسلام .

وإن شئت الإسهاب بعد هذا فاقرأ الفهرست لابن النديم (٦٣ - ٥٥) ومعجم الأدباء لياقوت (: : ١٨١ - ١٨٣ و ٦ : ١٩٧ - ١٩٨ و ٢٢٢ - ٢٢٧) وبغية الوعاة للسيوطي (٢٤٣ - ٢٤٥ و ٣٨٣) ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١ : ٩٤ - ٩٦) وكشف الظنون (٢ : ٢٨٩ - ٢٩١ طبعه الاستانة) .

ومعاجم اللغة بمسر حصرها ، وليس هذا أيضاً بموضعه ، وإنما يهمننا أن يعرف القارئ أن المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات قديمة وكثيرة ، لما وقع في وهم كثير من الناس أن جملتها مرتب على أواخر الكلمات ، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب .

وفي كلام الأخ الأستاذ الفمراوي - الذي قلنا آنفاً (ص ٤٥) - ما يهمننا القارئ أن كتاب [المفردات] للراغب الأصفهاني أقدم المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات وليس كذلك ، فإن هذا الترتيب قديم جداً ، ومن أقدم ما وصل إلينا منه كتاب [جمهرة اللغة] لابن دريد ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مات في رمضان سنة ٣٢١ ، وهو مطبوع في حيدرآباد ، في ثلاث مجلدات كبار ضخام ، طبع في سنة ١٣٤٤ - ١٣٤٦ ، وقد قال في خطبته ما نصه :

« فارتجلت الكتاب المنسوب إلى [جمهرة اللغة] ، وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة ، التي هي أصل تفرغ منها جميع كلام العرب ، وعليها مدار تأليفه وإليها مال أبيته . وبها معرفة مقاربه من متباينه ، ومنقاده من جامعها ، ولم أجري في إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء بعلاتنا ، ولا لالطن في أسلافنا ، وأنى يكون ذلك ؟ وإنما على معالم تختدي ، وبسبيلهم نقتدي ، وعلى ما أصابوا نبتني . وألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الزهودي رضوان الله عليه [كتاب العين] فأنعب من تصدي لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالنصف له بالنقب معترف ، والمائد مقسكف ، وكل من بعده له تبع ، أقر بذلك أم جهده ، ولكنه رحمه الله تعالى ألف كتاباً مشكلاً ، انقب فهمه ، وذكاه نطقة ، وحاده أذهان أهل دهره . وأما هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، والمعجز لهم شامل ، إلا خصائص كدرارى النجوم ، في أطراف الأفق ، فسهلنا وعمره ، ووطأ ما سآزه^(١) . وأجرينا على تأليف الحروف المعجمة ، إذ

(١) « الشاز » : المكان الغليظ المرتفع .

كانت بالقلوب أعقب^(١) ، وفي الأسماع أنفد^(٢) ، وكان علم العامة بها كعلم
الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الخيرة ، مُشْفِياً على المراد .
وكهاب [غريب القرآن] لأبي بكر محمد بن عزيز^(٣) السجستاني ،
التوفي سنة ٣٣٠ ، وهو كتاب معروف ، طبع بمصر في سنة ١٣٢٥ ، وأوله
بعد الحمد والصلاة : « هذا تفسير غريب القرآن ألف على حروف المعجم ،
ليقرب تناوله ويسهل حفظه على من أراده » . وذكر الحافظ عبد الغنى الأزدي
المصري التوفي سنة ٤٠٩ في كتاب [المؤلفات والمختلف] - : ابن عزيز هذا
فقال : « صاحب كتاب غريب القرآن على حروف المعجم » .

وترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساس والأصل للفهارس ، ثم
اختراع علماء الإسلام - قياساً عليه - ترتيب الأعلام على حروف المعجم ، وأول
من علمناه فعل ذلك الإمام أبو عبد الله البخاري^(٣) في كتابه [الجامع الصحيح]
قال : « باب تسمية من سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ ، فِي الْجَامِعِ الَّذِي وَضَعَهُ »

(١) « أعقب » أي ألزق .

(٢) « عزيز » بضم العين المهملة وفتح الزاي وآخره راء ، هذا هو الراجح ،
وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاي . قال الذهبي في المشته (ص
٣٦١) : « قال ابن ناصر وغيره : من قال بزايين صحف » . وقال أبو البركات
ابن الأنباري في نزهة الألباء (ص ٣٨٦) : « وسعت شيخنا أبا منصور
موهوب بن أحمد الجواليقي يحكي عن أبي زكرياء يحيى بن علي التبريزي
أنه قال : رأيت بخط أبي بكر بن عزيز ، عليه علامة الراء غير معجمة :
وصنف كتاب غريب القرآن ، وأجاد فيه ، ويقال : إنه صنفه في خمس
عشرة سنة ، وكان يقرأه على أبي بكر بن الأنباري ، فكان يصلح له فيه
مواضع » . وانظر أيضاً بغية الوعاة للسيوطي (ص ٧٢ - ٧٣) .

(٣) توفي البخاري ليلة السبت أول شوال سنة ٢٥٦ (٢ سبتمبر سنة ٨٧٠) .

أبو عبد الله ، على حروف المعجم^(١) » فذكر أولاً النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثم ساق أسماء الصحابة على الحروف ، وفي بعض روايات البخارى ذِكْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ وَعَلِيٌّ - وَحَدَّثَ قَبْلَ سَائِرِ الصَّحَابَةِ . ولعله قد سبق البخارى غيره إلى ذلك مما لم أعلم به ، أو مما غاب عنى هذه الآن .

ثم ألف العلماء ما لاحصر له من الكتب في التراجم على اختلاف أنحاءها ومراميتها - : على حروف المعجم . وأول من عنى بذلك فيما علمت علماء الحديث ، فقد صنعوا ما لم يصنع أحدٌ ، ووصلوا إلى ما لم يصل إليه أحدٌ ، ألقوا في تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفات ضخمة واسعة ، صغيرة وموجزة ، لم يطبع منها إلا النزر اليسير ، وهذا النزر في ذاته كثير خطير ، وعندى في مكتبتى من ذلك لمؤلف واحد ٣٢ مجلداً^(٢) . وهو الإمام الكبير الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانى المصرى ، شيخ الإسلام وقاضى القضاة ، المعروف ليلة السبت ٢٨ ذى الحجة سنة ٨٥٢ (٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية) وله في ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع .

وأقدم كتاب عرفته في رجال الحديث مرتب على الحروف - : [كتاب الضمفاء الصغير] للبخارى الإمام ، وهو مطبوع على الحجر بالهند . طبعة قديمة بدون تاريخ ، في ٣٤ صفحة ، ثم [كتاب الضمفاء والمتروكين] للنسائى صاحب السنن^(٣) ، وهو مطبوع مع كتاب البخارى أيضاً ، في ٢٢ صفحة ، ثم كتاب :

(١) البخارى (٥ : ٨٧ من الطبعة السلطانية و ٧ : ٢٥١ من فتح البارى طبعة بولاق) :

(٢) بيانها : الإصابة في تمييز الصحابة ٨ مجلدات ، تهذيب التهذيب ١٢ مجلداً ، لسان الميزان ٦ مجلدات ، الدرر الكامنة ٤ مجلدات ، تقريب التهذيب مجلد واحد ، تعجيل المنفعة ، مجلد واحد .

(٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، ولد سنة ٢١٥ ، ومات بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

[الكامل في معرفة ضمناه المحدثين وعلل الحديث] للإمام الخافظ عبد الله بن عدى الجرجاني ، المتوفى في أول جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ (٥ فبراير سنة ٩٧٦ م) ، وهو كتاب كبير لم يطبع ، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية .

وقد كانت كتب التراجم في العصور الأولى مرتبةً على السنين والطبقات^(١) ، مثل [كتاب الطبقات الكبير] لمحمد بن سعد المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ (فبراير أو مارس سنة ٨٤٥) وهو مطبوع في أوربة في ثمانية مجلدات كبار ، ومثل تواريخ البخارى الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وهذا الصغير مطبوع في الهند .

ومن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن ما رتب منها على السنين والطبقات أجلُّ نفعاً وأعلى فائدة للمستفيد ، من الكتب المرتبة على الحروف ، لأن القارئ يدرس رجال العصر الواحد وأحوالهم متقارنةً متقارنةً ، ومتتابعةً متواليةً ، فيعرف النظائر والأقران ، والشيوخ والتلاميذ ، فيستفيد صورة مجموعة غير مفرقة ، بخلاف ما رتب على الحروف ، فند يرغم هذا الترتيب المؤلف على أن يأتي رجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة العاشرة مثلاً ، فلا يجد القارئ فيها تناسباً بين ما يقرأ .

وإنما اضطر المتقدمون - رحمهم الله - إلى معاجم الأعلام ، لأن المطابع لم تكن وجدت ، وأرادوا التيسير على القراء والباحثين ، لأن الكتب والمعاجم أسرع دلالة للباحث على ما يطلب من التراجم . وأنا أظن - بل أكاد أوقن - أنه لو وجدت المطابع في العصور السالفة ،

(١) وصنع ذلك بعض المتأخرين أيضاً كالحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ في كتابه [تاريخ الإسلام] و [تذكرة الحفاظ] ،

بين أيدي أئمتنا المتقدمين^١، لكانوا أكثر انتفاعاً بها منا، ولو ضموا كتبهم في التراجم - كلها أو جلها - على الطبقات، ثم ألحقوا بها ما شاءوا من فهارس؛ تسهيلاً للمستفيد والباحث .

ومذه كتب رجال الحديث أكثرها وضعت كتباً على معنى الفهارس، فإنك تجدهم يذكرون الراوى للترجم، وبذلكرون أين روايته من كتب السنة، خصوصاً فيما صنع لتراجم الرواة في الصحاح الستة أو السبعة المعروفة^(٢)، وفيما ألحق بها من مؤلفات مؤلفيها، واصطلحوا على رموز لهذه الكتب يضعونها بجوار اسم الراوى المذكور فيها، فتجد في كتاب [تهذيب التهذيب] للحافظ ابن حجر - مثلاً - الرموز التي اعتمدها الحافظ الأزمي مؤلف أصله، وهو [تهذيب الكمال^(٣)]، وهي (ع) للكتب الستة، و (د) لأصحاب السنن، و (خ) للبخارى، و (م) لمسلم، و (د) لأبي داود، و (ت) للترمذي، و (س) للنسائي، و (ق) لابن ماجه، و (خت) للبخارى في التعاليق، و (بج) له في الأدب المفرد، و (ي) له في جزء رفع اليدين، و (عخ) له في جزء خلق أفعال العباد، و (ز) في جزء القراءة خلف الإمام، و (مق) لمسلم في مقدمة كتابه، و (مد) لأبي داود في المراسيل، و (قد) له في جزء الفدر، و (خد) له في الناسخ والنسوخ، و (ف) له في التفرد،

(١) البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقد يلحق بها الموطأ .

(٢) [تهذيب التهذيب] لابن حجر في ١٢ مجلداً، وهو اختصار إلى الثلث من [تهذيب الكمال] للأزمي، وهو الحافظ الأوحده، محدث الشام، الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعى الكلبى المزى - بكسر الميم والزاي، نسبة إلى «المزة» وهي قرية بجوار دمشق - ولد سنة ٦٥٤ ومات في ١٢ صفر سنة ٧٤٢ .

و (ض) له في فضائل الأنصار ، و (ل) له في المسائل ^(١) ، و (ك) له في مسند مالك ، و (تم) للترمذي في الشمائل ، و (سى) للنسائي في عمل اليوم والليلة ، و (كن) له في مسند مالك ، و (ص) له في خصائص علي ، و (وعس) له في مسند علي ، و (فق) لابن ماجه في التفسر . ثم إذا أراد أن يترجم راوياً وضع بجوار اسمه رموز الكتب التي له فيها رواية ، ثم يذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه . وقد تبع في ذلك ما صنعه الحافظ المزني ، ولكنه اختصر منه وحذف ، فإن المزني يذكر في كتابه كل شيوخ الراوي وكل تلاميذه ، ويضع فوق اسم كل شخص منهم بالحرمة رمز الكتب التي فيها روايته ، وهذا أقرب إلى نوع فهارس ، لأن الراوي قد يروي عن هش بن شيخان مثلاً ، وروايته في كل الكتب الستة ، ولكنه يروي عن فلان في البخاري ، وعن فلان في مسلم ، وهكذا ، ويكون لكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه في أبي داود أو الترمذي

(١) هو كتاب [مسائل الإمام أحمد] تأليف أبي داود صاحب السنن ، سليمان ابن الأشعث ، المولود سنة ٢٠٢ ، والمتوفى يوم ١٦ شوال سنة ٢٧٥ (فبراير سنة ٨٨٩ م) وهذا الكتاب أسئلة لأبي داود سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل في الحديث والفقہ ، فكتب أبو داود المسائل وأجوبتها ، وقد طبع في مصر بمطبعة المنار سنة ١٣٥٣ بنفقة الأخ الشيخ إبراهيم بن حمد الصنيع التاجر بمجدة . ومنه في المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة ، هي من أقدم الكتب المخطوطة في الدنيا ، لأنها بخط أحد تلاميذ المؤلف ، وكتبت في حياته سنة ٢٦٦ وقد أخبرت عنها صديق الأستاذ الكبير العلامة الدكتور منصور فهمي بك مدير دار الكتب المصرية ، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصورة بالتصوير الشمسي ، فأجاب حفظه الله الرجاء ، وجاءت النسخة المصورة إلى دار الكتب ، ولا أعرف كتاباً مخطوطاً أقدم منها ، إلا كتاب [الرسالة] للشافعي ، المحفوظ بدار الكتب ، بخط الربيع بن سليمان ، كتبه في حياة الشافعي ، أي قبل آخر شهر رجب سنة ٢٠٤ (يناير سنة ٨٢٠ م) .

- مثلاً - فيكون تحديد موضع الرواية في كل راوٍ أشدَّ تقريباً لمعنى الفهارس ،
يدرك ذلك تمام الإدراك من عانى هذه الصناعة ، وولج مضايقتها ، ودرس طرقها .
ولذلك كثيراً ما أمتنى أن أوفق إلى ناشر يعينني على طبع [تهذيب الكمال]
للزبي ، لأبين فيه موضع رواية كل راوٍ في الكتب الستة وغيرها بأرقام
الصحف ، ليكون الكتابُ كتاباً وفهرساً لها معاً ، ويكونَ هذا تحقيقاً
لقصد مؤلفه من التسهيل والتيسير .

وعما يؤيد أن هذه الكتب في الرجال إنما وُضعت على معنى الفهارس ،
وأنه لم ينمهم من جعلها فهارس تامةً إلا عدم وجود المطابع - : أنهم كثيراً
ما يذكرون في ترجمة الراوي موضع حديثه في الكتاب الذي روى له ، إذا
كان الراوي حديث أو حديثان ، ولم يذكروا مواضع أحاديث الرواة الذين
في روايتهم كثرة ، ومع ذلك فقد يدئون على بعضها إذا كان في الإسناد
معنى يحتاج إلى نقدٍ أو إيضاح .

ومثل ذلك : أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي^(١) أوف [كتاب
الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري
ومسلم^(٢) مرتباً على الحروف ، والتزم في كل راوٍ مُقِلٌ أن يدل على موضع
حديثه من الصحيحين ، فيقول مثلاً في ترجمة « سعيد بن محمد » : « سمع
ابن عباس عند البخاري ، والبراء عند مسلم . روى عنه مطرف بن طريف
عند البخاري في فضل الصحابة ، ومالك بن مِقْوَلٍ عند مسلم في الفرائض »
فهو في المثلين فهرسٌ تامٌ ، لا ينقصه إلا الدلالة على موضعه برقم الصفحة ، ولم
يكن ذلك ميسوراً في المخطوطات وقد يدل على موضع بعض الحديث من رواية

(١) ولد سنة ٤٤٨ ومات يوم الجمعة منتصف ربيع الأول سنة ٥٠٧ (٣٠)

أغسطس سنة ١١١٣ م) :

(٢) طبع في حيدرآباد سنة ١٣٣٣ :

الراوى الأكثر ، انفاذة ، كما فى ترجمة « أحمد بن محمد بن حنبل الإمام »
 إذ يقول : « روى عنه مسلم بغير واسطة بينهما ، وروى البخارى عن أحمد
 بن الحسن الترمذى عنه حديثاً واحداً فى آخر المغازى ، فى مسند بريدة قوله :
 إنه فزاع مع النبى صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوة . وقال فى كتاب
 الصدقات : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ثنا أبى ثناء ثمامة ، الحديث ،
 ثم قال عقبه : وزادى أحمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الأنصارى . وقال
 فى كتاب النكاح : قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله ، ولم يقل حدثنا ولا
 أخبرنا ، وهو حديث الثورى عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال : حرم من النسب سبع ، الحديث . فهذا فهرس من
 وجه ، ولا ينقصه أيضاً إلا رقم الصفحة .

ثم لم يكتب علماء الحديث بهذا ، فى سبيل الترفيه على الناس والتيسير
 لهم ، إذا ما أرادوا البحث عن الأحاديث فى دواوينها ، فابتدعوا نوعاً آخر
 طريفاً من الفهارس ، سمّوه « الأطراف » ، فيجمع أحاديث
 الصحيحين - البخارى ومسلم - أو أحاديث السنن الأربعة - لأبى داود
 والترمذى والنسائى وابن ماجه - أو أحاديث كتب غيرها ، أو يجمع أحاديث
 الكتب الستة ، ثم يفرّد روايات كل صحابى وحده ، ويرتب أسماء الصحابة
 على حروف المعجم ، ويذكر أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار ، ويبين موضع
 كل حديث فى الكتاب الذى هو فيه ، كأن يكون فى البخارى فى أبواب الصلاة ،
 أو فى مسلم فى أبواب الطهارة ، وهكذا ، ويشير إلى إسناده باختصار أيضاً ،
 وإذا تكرّر الحديث بأسانيد متعددة أشار إليها كلها وبين مواضعها .

ومن أقدم هذه الكتب : كتاب [أطراف الصحيحين] للإمام الحافظ
 خلف بن محمد بن حمدون الواسطى ، المتوفى سنة ٤٠١ هـ (سنة ١٠١٠ - ١٠١١ م) .
 وكتاب [أطراف الفرائد والأفراد] للإمام الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر

المقدسى ، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، وهو يجمع أطراف السكتب الستة ، رتب فيه كتاب [الأفراد] للدارقطنى على حروف المعجم ، وكتاب [الأطراف] للمحافظ الكبير أبى القاسم على بن عساكر الدمشقى المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ (فبراير سنة ١١٧٦ م) .

ومن أحدث كتب الأطراف : كتاب [ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث] للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى المتوفى يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ (مارس سنة ١٧٣٠) ، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة ، مع الإيجاز القام ، وقد جعله أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك .

وكان هذا الكتاب نادر الوجود جدا ، وحين كنتُ ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج فى سنة ١٣٤٧ وجدتُ نسخةً جيدةً منه ، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف ، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥ ، فاستمرتها من صاحبها الصديق الفاضل النبيل الشيخ عبد الوهاب الدهلوى ، أحد كبار الأعيان والتجار من الهندوبهكة ، على أمل أن أبذل فى وسمى فى السعى لطبمه ، وقد وفق الله لنشره الأخ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر ، ولكنه طبمه طبعا على غير ما كنتُ أرجو . وكتب الأطراف كثيرة ، بعضها مخطوط بدارالكتب المصرية ، وبعضها فى مكاتب أخرى ، ولم يطبع منها إلا [ذخائر المواريث] .

ثم لم يكتب العلماء بهذا أيضا ، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطى (١) نوعا آخر من التفهارس لكتب الحديث ، رتب الأحاديث فيه على حروف المعجم ، باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم ، وعمل فى ذلك كتبا كثيرة ،

(١) توفى السيوطى ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩١١ (أكتوبر سنة

أشهرها [الجامع الكبير] أو [جمع الجوامع] ولم يتبع ، و [الجامع الصغير] وقد طبع مراراً^(١) .

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفة في عصر السيوطي لوضع عمله عملاً كاملاً ، ولجعل هذه الكتب فهارس لكتب السنة على الطراز الحديث .
ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي من علماء الاستانة ، كتابين ، هما [مفتاح صحيح البخاري] و [مفتاح صحيح مسلم] ، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢ ، وطبعا في الاستانة سنة ١٣١٣ ، رتب أحاديث كل واحد منهما على الحروف ، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، وأشار إلى موضع كل حديث في [مفتاح البخاري] بالأبواب والكتب ، وبأرقام الأجزاء والصفحات ، لمن البخاري وشرحه لابن حجر والعميني والقسطلاني ، وفي [مفتاح مسلم] كذلك لمن مسلم وشرحه للنووي .



وهذه أثاره من علم عمّا عمل علماء الإسلام في سبيل الفهارس ،
يوقن قارئها أنهم فكروا كثيراً وعملوا كثيراً ، وأنهم بذلوا كل الجهد
في هذا السبيل ، فوصلوا على ضؤلة ما بأيديهم من الآلات ، وأن
الإفرنج لم يصنعوا إلا أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلدوه
في المطبوعات ، مع شيء من التحوير والتنظيم ، ثم راح ناس منّا ؛ جهلوا
آثار سلفهم الصالح ؛ واستهوتهم أوربة بجبروتها وقوتها حتى عبدوها ،
وحتى كادوا أن يفقدوا مقومات الأمم ؛ من دين ولغة ؛ وعصبية

(١) السيوطي هو أول من ابتدع هذا النوع ، ولم يسبق إليه ، كما نص على ذلك العلامة علاء الدين البسنوي ، في كتابه [محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر] الذي فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ (ص ٦٧ طبعة بولاق سنة

ومجد، ليكونوا - زعموا - مجددين ومثقفين ! اراح هؤلاء هجيراً ثم
 ودينتهم الإشادة بالمستشرقين، ولا تصحيح إلا ما صحح المستشرقون؛
 ولا فهارس إلا ما صنع المستشرقون، ولا علم إلا ما قال المستشرقون،
 ولا لغة إلا ما ارتضى المستشرقون، الرأى الصحيح في فهم القرآن
 ما فهم المستشرقون؛ والحديث الثابت ما أثبت المستشرقون ! وقَرَّ
 في نفوسهم؛ وأشربوا في قلوبهم أن كلَّ المستشرقين، « حذام »؛
 والقول ما قالت حذام ! !

بالله لقد تعبت أياماً طوالاً؛ في إقناع بعض إخواني بأن نسخة
 [الرسالة] للشافعي؛ القديمة المحفوظة بدار الكتب المصرية - :
 مكتوبة كلها بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي؛ وأنه كتبها
 في حياة مؤلفها؛ على كثرة ما جادلتهم بالدلائل الصحاح؛ والحجج القاطعة؛
 حتى اقتنعوا أو كادوا؛ وهم ذوو نظر ثاقب؛ وفكر سليم؛ وهلم
 ومعرفة؛ وليسوا من عبّاد الإفرنج؛ وما كان بهم إلا أن القواعد التي
 زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لا تستقيم مع ما ادّعى؛ وإلا
 أن المستشرق « موريتس » أرّخ هذه النسخة في مجموعة الخطوط
 العربية بأنها كتبت نحو سنة ٣٥٠ فكان من المسير الاقتناع
 بما يخالف ما وجد من القواعد؛ وما قال رجلٌ يقلده مئات وألوف
 من العلماء والباحثين^(١)؛ وهكذا أثر التقليد . واستهواؤه للنفوس؛

(١) سأفصل القول في شأن [الرسالة] بإسهاب إن شاء الله، في مقدمتها، إذ أقوم
 بتحقيقها وطبعها عن نسخة الربيع بمطبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي رحمه الله.

عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُ . وَقَدِيمًا قَالَ الشَّافِعِيُّ : « وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مِنْ
أَغْفَلَ مِنْهُمْ : وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ (١) » .

عملي في تصحيح الكتاب

ولقد اتبعتُ في تصحيح كتاب الترمذی هذا أصحَّ قواعد التصحيح
وأدقِّها ، واجتهدتُ في إخراج نصِّه صحيحًا كاملاً ، على ما في الأصول التي وصفتُ
من اضطراب واختلاف ، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخة يصحُّ أن تُسَمَّى
« أصلاً » بحق ، كأن تكون قريبةً من عهد المؤلف ، أو تكون ثابتةً القراءة
والأسانيد ، على شيوخ ثقات معروفين ، ولكن مجموع الأصول التي في يدي
يخرج منها نصُّ أقرب إلى الصحة من أيِّ واحدٍ منها . ولم أكتب فيه حرفاً
واحدًا إلا عن ثبت ويقين ، وبعد بحثٍ واطمئنان ، وذكرتُ كلَّ ما في هذه
النسخ من زيادات ، بين قوسين هكذا [] مع الإشارة في التعليل إلى مصدر
الزيادة ، إلا أن تكون الزيادة خطأً صرفاً ، فإنني لا أزيدُها في المتن ، ولكن
أذكرها في التعليل ، مبيناً وجه الخطأ فيها . وذكرتُ كلَّ ما في النسخ من
اختلاف ، سواء أكان صحيحاً أم خطأ ، وإنما أذكر في المتن ما أراه أصحَّ
من غيره في نظري ؛ مع إيضاح وجه الترجيح ، إن كان هناك وجه له .
وقد فعلتُ هذا كله احتياطاً ، فقد يكون ما رأيتُه خطأً يراه غيري
صواباً ، وأكون أنا الخطيئ ، وقد يكون ما ظننتُه راجحاً مرجوحاً في الحقيقة ،
وإنما احتطتُ في عملي أشدَّ الاحتياط ، وبذاتُ ما في وسعي من جهدٍ .
ولا أستثنى من النسخ شيئاً فيما فعلتُ إلا النسخة للرموز لها بحرف (ره)

(١) عن كتاب [الرسالة] في الفقرة (١٣٦) .

فإني لم أذكر جميع ما فيها من مخالفة لغيرها ، إذ لم أتق بصحتها ، كما قلت
آنفاً في وصفها .

وكان القارئ في هذه الطبعة من [سنن الترمذى] يقرأ في جميع النسخ التي
وصفت ، عن ثقة ويقين واطمئنان نفس ، إن شاء الله .

وقد جعلتُ للكتاب نوعين من الأرقام ، من أوله إلى آخره : أحدهما
للأبواب الكتاب ، ليكون حصراً صحيحاً لها ، ولتستعين به في أنواع من
الفهارس ، والآخر للأحاديث ، ليكون حصراً لها أيضاً ، ولتكون أكثر
الفهارس عليه ، فإني أرى أن عدد الأحاديث بالأرقام المسلسلة في طبع كتب
السنة واجب ، لتكون فهارسها منظمة متقنة ، ولتختلف الفهارس
باختلاف الطبقات ، ولتكون الأرقام كأنها أعلام للأحاديث ، وليسهل
أيضاً على السالكين والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث - : أن يشيروا
إليه برق ، وفوائد أخرى يدركها القارئ والباحث .

أما الفهارس فإني لم أضع مع هذا الجزء الأول للإنهاس الأبواب التي فيه ،
وشيثاً يسيراً عن بعض أبحاثي في الشرح ، تخيرتها من الأبحاث التي لي فيها رأى
خاص ، أو تحقيق لم أجد غيري صنعه فيما قرأت ، وكذلك سأفعل إن شاء الله
في سائر الأجزاء ، ثم أضع الفهارس العامة الفصلة جملة واحدة في آخر الكتاب ،
إن شاء الله ، وستكون على أنواع مختلفة ، منها : فهرس للصحابة الذين لهم
أحاديث في الكتاب ^(١) ، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله « وفي الباب » ،
وآخر لرجال الإسناد الذين تسلم عليهم الترمذى أو تكلمت عنهم في الشرح ،
من جهة التوثيق والتضعيف ^(٢) ، وسأفكر في أنواع أخرى من الفهارس عند
أوانها إن شاء الله ، ولست أعد بشيء من ذلك الآن ، فكل شيء في أوانه .

(١) فيكون هذا الفهرس كأنه مسند للصحابة الذين روى لهم الترمذى ، ويستفاد

منه أيضاً معرفة عدد ما لكل صحابي من الأحاديث عنده .

(٢) فيكون هذا الفهرس كأنه كتاب « معجم » في الجرح والتعديل .

إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف ؛
ومثلاً يحتذى في التصحيح والتنقيح ؛ وأصلاً موثوقاً به حجة ؛ وليعلم
الناسُ أننا نتقن هذه الصناعة ؛ من تصحيح فهارس ونحوهما - :
أكثر مما يتقنها كلُّ المستشرقين ؛ ولا أستثنى . وما أبغى بهذا
غشراً ؛ ولا أقوله غروراً بالنفس ؛ وإنما أقول ما أراه حقاً ؛ لي أو على ؛
وقد صححتُ قبل هذا الكتاب كتباً ؛ منها كتابان كادا أن يتلغا من
الإتقان الغاية ؛ في نظري ورأيي على الأقل ؛ وفي نظر كثير من
إخواني من أهل العلم والمعرفة .

أولهما : كتاب [الخراج] تأليف يحيى بن آدم القرشي ؛
المتوفى سنة ٢٠٣ ؛ وقد كان أول ما نُشر ؛ بمطبعة بريل في مدينة ليدن ؛
نشره المستشرقُ العلامة الدكتور « ث . و . جوينبول » سنة ١٨٩٦ م
(١٣١٤ هـ) ثم رغبَت المطبعةُ السلفية في إعادة نشره في سنة ١٣٤٧ ؛
فهدد إليَّ الصديقان الأخوان ؛ السيد محب الدين الخطيب حفظه الله ؛
والسيد عبدالفتاح قتلان رحمه الله - : بتحقيقه وتصحيحه ؛ ولم يكن
معي من الأصول منه إلا النسخة المطبوعة في ليدن ؛ فصححتُه ،
وحققتُ كلَّ كلمةٍ منه ، وكتبتُ عليه حواشيَ نفيسةً مختصرة ،
وما هو في أيدي الناس ، فمن شاء فليقرأه وليقارنْ بينه وبين طبعة
أوربية ، ثم ليحكم بما يرى ، وقد أحقت به فهارسَ متقنةً دقيقةً ؛
للأبواب ، ثم للرجال ، ثم لاشيوخ يحيى بن آدم ، ثم للقبائل والأمم ،

ثم للأماكن، ولم تكن هذه الفهارس كلها في الطبعة الأولى، بل كان فيها بعضها غير صحيح ولا مستوفى .

ثانيتها: كتاب [لباب الآداب] تأليف «الأمير أسامة بن منقذ» المولود سنة ٤٨٨ والمتوفى سنة ٥٨٤، نشره صديقي الفاضل الأديب لويس سر كيس: في سنة ١٣٥٤، ولم يكن بيدي منه إلا صورة شمسية عن نسخة كتبت في حياة المؤلف، في (صفر سنة ٥٧٩) وأهداها لابنه «الأمير مرهف بن أسامة» وعليها وثيقة الإهداء بخط الأمير مرهف، ثم وجدتُ بدار الكتب المصرية نسخة أخرى في أثناء طبع الكتاب، وهي نسخة جديدة غير جيدة ولا صحيحة. وقد ألحقت به من الفهارس فهرس الأبواب، وآخر للأعلام، وآخر لأيام العرب وآخر للأماكن، وآخر للقوافي، ولست أقول في مدحه إلا أن أحيل القارئ عليه .

وقبل أن أختم هذا البحث أرى واجباً عليّ - لمناسبة الكلام في الفهارس - أن أنوّه برجل نابغة مدهش؛ مجهول مغمور في هذا البلد، هو الأستاذ الشيخ مصطفى علي بيومي . هذا الرجل قد نبغ في فن الفهارس وصناعتها نبوغاً عجبياً، وأنا أشهد له - شهادة خالصة لله - أنه قد فاق في هذا كل من علمناه، ممن تقدم أو تأخر . هذا الرجل لو كان في بلد لم يُبتَل بتقديس الأجانب، وعلم الأجانب،

وعمل الأجنب ، ولغة الأجنب - : لكان له شأن أي شأن ، ولعهد
إليه بوضع الفهارس لدور الكتب ، ولما فيها من علوم وصماف ،
وتراجم وتواريخ . ولو كان لي شيء من السلطان لعرفت كيف أظهر
علمه ونبوغه ، ولعرفت كيف أنظم عمله ، وكيف أوجه التوجيه
الصحيح ، ولكن ...

طريقي في الشرح

كتاب الترمذي يمتاز بأمر ثلاثة ، لا تجدها في شيء من كتب السنة
الأصول ، الستة أو غيرها :

أولها : أنه بعد أن يرَوِي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رُوِيَتْ
عنه أحاديث فيه ، سواء أ كانت بمعنى الحديث الذي رواه ، أم بمعنى آخر ،
أم بما يخالفه ، أم بإشارة إليه ولو من بعيد . وهذا أصعب ما في الكتاب على
من يريد شرحه ، وخاصة في هذه العصور ، وقد عَدِمَتْ بلاد الإسلام نبوغ
حفاظ الحديث ، الذين كانوا مفاخر العصور السابقة فن حاول استنفاء هذا ،
ومخرجه كل حديث أشار إليه الترمذي أعجزه ، وفاته شيء كثير^(١) . وقد حاول
الشيخ البار كفوري رحمه الله ذلك في شرحه ، فلم يمكنه تخرجه كل الأحاديث .
وقد فكرت في أن أتبعه فيما صنع ، ثم وجدته سيكون عملاً ناقصاً ، ووجدتني

(١) رأيت في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ أنه ألف كتاباً
سماه « الباب : في شرح قول الترمذي : وفي الباب » ولم أره ، ولا أعلمه
موجوداً في مكتبة من المكاتب : ولو وجد هذا الكتاب أغنى عن كثير
من العناء ، وأفاد أكبر الفائدة ، لحفظ مؤلفه وسعة اطلاعه والثقة بنقله .

سأنسب أحاديث إلى كتب لم أرها فيها بنفسى ، وسأكون فيها مقبلاً
غيرى ، فأبئت^(١) .



ثانيها : أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل
الفقهية ، وكثيراً يشير إلى دلائلهم ، وبذكر الأحاديث المتعارضة في المسئلة .
وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها ، إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث ،
تمييز الصحيح من النضيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثم الاتباع والعمل .
وقد بدا لي أول الأمر أن أوفى القول في ذلك ، ثم أحججت ، إذ لو فعلت
طال الكتاب جداً ، ونخرج عن كل تقدير قدرناه له في طبعه ، ولم أجد من
الوقت ما يسع القيام به على الوجه الذى أريد ، فاقصرت على مسائل قليلة ، من
دقائق مسائل الخلاف ، مما اختلفت فيه أنظار العلماء ، ودق وجه الصواب
فيه ، وجمالها كالمثال للملم أذكر ، يحتذيه العالم والمتعلم ، والمفيد والمستفيد .

وعلى النهج القويم سارَ عليه أمتنا من أهل الحديث سررت
فيما عرضت له من مسائل الخلاف : لاحجة إلا فيما قال الله أو قال
رسوله ، وكلُّ أحد يؤخذ من قوله ويردُّ إلا رسول الله ، (وما كان
لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة
من أمرهم^(٢)) . (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

(١) والشيخ المباركفوري رحمه الله إنما خرج ماخرج من الأحاديث مقلداً
غيره أيضاً من أصحاب الكتب الجامع والمخرجات ، كالمتنقى للمجدبن تيمية ،
وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ، والتلخيص والفتح للحافظ ابن حجر ،
ولم أفعل مثل ما فعل إلا متعجلاً أو لضرورة .

(٢) سورة الأحزاب (٢٦) .

بينهم، ثم لا يمجّدوا في أنفسهم حرجاً بما قضيت وتسلّموا تسليماً^(١).
 لا تقلّد ديننا الرجال، ولا تفرّق بين ما جمعه رسول الله، ولا تجمع
 ما فرّق بينه، ولا تقول: ما فرّق بين كذا وكذا؟ [لأن قول
 ما فرّق بين كذا وكذا؟ وفيما فرّق بينه رسول الله - لا يمدّو أن يكون
 جهلاً بمنّ قاله، أو ارتياباً شراً من الجهل، وليس فيه إلا طاعة الله
 باتباعه^(٢)].

فقد أمرنا الله باتباع نبيه، وجعل طاعته والرضا بحكمه شرطاً
 في صحة الإيمان به، فاجاء من سنّته فيما فيه نصّ كتاب فهو بيان للكتاب،
 بيان لعمامته وخاصّه، وناسخه ومنسوخه، ونحو ذلك. [وما سنّ رسول الله
 فيما ليس لله فيه حكمٌ - فبحكم الله سنّهُ . وكذلك أخبرنا الله
 في قوله: (وإنك لتهدى إلى صراطٍ مستقيمٍ . صراط الله^(٣)) وقد
 سنّ رسول الله مع كتاب الله، وسنّ فيما ليس فيه بعينه نصّ كتاب
 وكلّ ما سنّ فقد ألزمتنا الله أتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي
 العنود^(٤) عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقاً، ولم يجعل له من
 اتباع سنّ رسول الله مخرجاً، لما وصفت، وما قال رسول الله .

(١) سورة النساء (٦٥) :

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٥ / ٥) .

(٣) سورة الشورى (٥٢ - ٥٣) .

(٤) العنود - بضم العين المهملة - : العتوّ والطغيان ، أو الميل والانحراف ؛
 وفعله من أبواب : « نصر وسمع وكرم » وأما العنود فإنه مصدر سماعي .

أخبرنا سفيان عن سالم أبو النضر^(١) مولى عمر بن عبد الله سمع
عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله قال : « لا ألفين
أحدكم متكئا علي أريكته يأتيه الأمر من أمري ، مما أمرت به
أو نهيت عنه - : فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه^(٢) » [
وقال الشافعي أيضا : [فيما وصفت من فرض الله علي الناس اتباع أمر
رسول الله دليل على أن سنة رسول الله إنما قبلت عن الله ، فمن اتبعها
في كتاب الله تبعها ، ولا نجد خيرا ألزمه الله خلقه نصا بيتا : إلا كتابه
ثم سنة نبيه ، فإذا كانت السنة كما وصفت ، لاشبه لها من قول
خلق من خلق الله - : لم يجوز أن ينسخها إلا مثاها ، ولا مثل لها غير
سنة رسول الله ، لأن الله لم يجعل لأدبي بعده ما جعل له ، بل فرض
علي خلقه اتباعه ، فالزمهم أمره ، فالخلق كلهم له تبع ، ولا يكون للتابع
أن يخالف ما فرض عليه اتباعه ، ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله
لم يكن له خلافها ، ولم يقم مقام أن ينسخ شيئا منها^(٣)] .

فلا عذر لأحد يعلم حديثا صحيحا أن يخالفه ، لا تقليدا
ولا اجتهادا ، ولا استحسانا ولا استنباطا ، كما قال الشافعي - وهو

(١) هكذا في أصل الريبع من [الرسالة] ، وهو صحيح عربية ، كما أوضحناه
في شرحنا عليها .

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٢٩٢ - ٢٩٥) وهذا الحديث
الذي رواه الشافعي حديث صحيح .

(٣) [الرسالة] رقم (٢٢٦) .

ناصرُ الحديثِ حقاً - : [لا يجوز لأحدٍ علمه من المسلمين - عندي -
أن يتركه إلا تاسياً أو ساهياً^(١)] . وكما قال أيضاً : [وأما أن يخالف
حديثاً عن رسول الله ثابتاً عنه - : فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن
شاء الله . وليس ذلك لأحدٍ ، ولكن قد يجهل الرجلُ السنةَ فيكونُ
له قولٌ يخالفها ، لا أنه عمداً خلافاً ، وقد يغفل المرءُ ويخطئُ
في التأويل^(٢)] .



نالتها : أنه - أعني التزدي - يُفنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث ،
فيذكر درجته من الصحة أو الضعف ، ويفصل القول في التعليل والرجال
تفصيلاً جيداً ، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم
الحديث ، خصوصاً علم الرجال ، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم ، واللفظ تنيد
والباحث ، في علوم الحديث .

ولقد عُنيت بهذا الأمر كما عني ، ورأيت أن أجل خدمة لهذا
الكتاب التوسع في تحقيق دقائق التعليل ، تقريباً لها في أذهان
القارئین ، وإرشاداً للمستفيدين ، وتسهيلاً للباحثين ، ليكون ذلك
حافزاً لطلاب الحديث علي أن يعمدوا في أعماق فنونه ، ويستخرجوا
منها الدرر الغالية ، التي بها يفقهون كتاب الله حقاً فقهه ، ويؤدُّون
أمانة الله حقاً أدائها ، حتى يسموا بذلك إلى الذروة العليا في العلم

(١) كتاب [اختلاف مالك والشافعي] تأليف الشافعي ، وهو ملحق بكتاب
[الأم] [ج ٧ ص ١٨٦] .

(٢) [الرسالة] رقم (٥٩٨ - ٥٩٩) .

والعمل في الدين والدنيا ، [فإن من أدرك علمَ أحكامِ الله في كتابه
 نصّاً واستدلالاً ، ووقفه الله للقول والعمل بما علم منه : فاز بالفضيلة
 في دينه ودنياه ، وانتفت عنه الرّيبُ ، ونوّرت في قلبه الحكمة ،
 واستوجب في الدين موضعَ الإمامة ^(١) .

وَلْيَعْلَمَ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَعْلَمَ : مِنْ رَجُلٍ أَسْلَسَ لِلْمَعْصِيَةِ الْمَذْهَبِيَّةِ
 قِيَادَهُ : حَتَّى مَلَكَتْ عَلَيْهِ رَأْيَهُ ، وَغَلَبَتْهُ عَلَى أَمْرِهِ ، فَخَادَتْ بِهِ عَنْ
 طَرِيقِ الْهُدَى : أَوْ مِنْ رَجُلٍ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ فِدَاخَلَهُ الْغُرُورُ ،
 إِذْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ ، فَتَجَاوَزَ بِهَا حَدَّهَا وَظَنَّ أَنَّ عَقْلَهُ هُوَ الْعَقْلُ الْكَامِلُ ،
 وَأَنَّهُ « الْحَكْمُ الْفَرَضِيُّ حُكُومَتُهُ » فَذَهَبَ يَلْعَبُ بِأَحَادِيثِ النَّبِيِّ .
 يُصَحِّحُ مِنْهَا مَا وَافَقَ هَوَاهُ وَإِنْ كَانَ مَكْذُوبًا مَوْضُوعًا ، وَيُكْذِبُ
 مَا لَمْ يَعْجِبْهُ وَإِنْ كَانَ الثَّابِتَ الصَّحِيحَ : أَوْ مِنْ رَجُلٍ اسْتَوْلَى الْمَبْشُرُونَ
 عَلَى عَقْلِهِ وَقَلْبِهِ ، فَلَا يَرَى إِلَّا بِأَعْيُنِهِمْ ، وَلَا يَسْمَعُ إِلَّا بِأَذَانِهِمْ ،
 وَلَا يَهْتَدِي إِلَّا بِهَيْدِهِمْ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَّا عَلَى ضَوْءِ نَارِهِمْ يَحْسِبُهَا نُورًا ،
 ثُمَّ هُوَ قَدْ سَمَّاهُ أَبْوَاهَ بِاسْمِ إِسْلَامِيٍّ ، وَقَدْ عُدَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - أَوْ عَلِيمٍ -
 فِي دِفْطَرِ الْمَوْلِيدِ وَفِي سِجِلَاتِ الْإِحْصَاءِ ، فَيَأْتِي إِلَّا أَنْ يَدَافِعَ عَنْ هَذَا
 الْإِسْلَامِ الَّذِي أَلْسَنَهُ جِنْسِيَّةً وَلَمْ يَتَّقِدْهُ دِينًا ، فَتَرَاهُ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ
 لِيخْضَعَهُ لِمَا تَعَلَّمَ مِنْ أَسْتَاذِيهِ ، وَلَا يَرْضَى مِنَ الْأَحَادِيثِ حَدِيثًا يَخَالِفُ
 آرَاءَهُمْ وَقَوَاعِدَهُمْ ، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ حُجَّتُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ قَاعَةً ! إِذْ هُوَ

(١) [الرسالة] رقم (٤٦) ،

لا يفقه منه شيئاً : أو من رجلٍ مثل سابقه ، إلا أنه أراح نفسه ،
 فاعتق ما نشوه في روجه من دين وعقيدة ، ثم هو يأبى أن يعترف
 الإسلام ديناً أو يعترف به ، إلا في بعض شأنه ، في التسمي بأسماء
 المسلمين ، وفي شيء من الأنكحة والموارث ودفن الموتى : أو من
 رجلٍ مسلمٍ عُلِّمَ في مدارسٍ منسوبةٍ للمسلمين ، فمرف من أنواع العلوم
 كثيراً ، ولكنه لم يعرف من دينه إلا نزرأ أو قشوراً ، ثم خدعته
 مدينة الإفرنج وعلومهم عن نفسه ، فظنهم بلغوا في المدينة السكّال
 والفضل ، وفي نظريات العلوم اليقين والبداهة ، ثم استخفّه الغرور ،
 فزعم لنفسه أنه أعرف بهذا الدين وأعلم من علمائه وحفظته
 وخلفائه ، فذهب يضرب في الدين عيناً وشمالاً ، يرجو أن ينقذه
 من جمود رجال الدين !! وأن يصفيه من أوهام رجال الدين !! : أو من
 رجلٍ كشف عن دخيلة نفسه ، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعداوته ،
 ممن قال فيهم القائل : « كفروا بالله تقليداً » : أو من رجلٍ ممن ابتليت
 بهم الأمة المصرية في هذا العصر ، ممن يسميهم أخواننا الزبانية الأديب
 الكبير كامل كيلاني « المجددونات ^(١) » ... أو من رجلٍ
 أو من رجلٍ .

(١) هكذا - والله - سماهم هذا الإسم العجيب ، وحين سأله سائل عن معنى هذه
 التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هذا جمع منحت سالم !! فأقسم
 له سائله أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن !!

لِيَعْلَمُوا هَؤُلَاءِ كَأَنَّهُمْ ، وَلِيَعْلَمَ مَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِهِمْ : أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ
 كَانُوا مُحَدِّثِينَ مُلْهِمِينَ ، تَحْقِيقًا لِمُعْجَزَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، حِينَ اسْتَنْبَطُوا
 هَذِهِ الْقَوَاعِدَ الْحَكِيمَةَ لِنَقْدِ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ ، وَمَعْرِفَةِ الصَّحَّاحِ مِنْ
 الزِّيَافِ ، وَأَنَّهُمْ مَا كَانُوا هَازِلِينَ وَلَا مُخْدِعِينَ ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا جَادِينَ
 عَلَيَّ هُدًى وَعَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْقَوَاعِدُ الَّتِي ارْتَضَوْهَا
 التَّوَثُّقُ مِنْ صِحَّةِ الْأَخْبَارِ أَحْكَمَ الْقَوَاعِدِ وَأَدْقَهَا ، وَلَوْ ذَهَبَ الْبَاحِثُ
 الْمُسْتَبْتُّ يُعْطَبُّهَا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَا إِثْبَاتَ لَهَا إِلَّا صِحَّةُ النُّقْلِ فَقَطْ - :
 لِأَنَّهُ نَمَرَتْهَا لِلنَّاصِجَةِ ، وَوَضَعَتْ يَدَهُ عَلَى الْخَبْرِ الْيَقِينِ . وَعَلَى ضَوْءِ
 هَذِهِ الْقَوَاعِدِ سَارَ عُلَمَاؤُنَا الْمُتَقَدِّمُونَ فِي إِثْبَاتِ مَفْرَدَاتِ اللُّغَةِ
 وَشَوَاهِدِهَا ، وَفِي تَحْقِيقِ الْوَقَائِعِ التَّارِيخِيَةِ الْخَطِيرَةِ ، وَلَنْ تَجِدَ مِنْ
 ذَلِكَ شَيْئًا ضَمِيمًا أَوْ بَاطِلًا إِلَّا مَا أَبْطَلْتَهُ قَوَاعِدُ الْمُحَدِّثِينَ ، وَإِلَّا فَمَا
 لَمْ يَنْلِ الْعِنَايَةَ بِتَطْيِيقِهَا عَلَيْهِ ^(١) .

(١) انظر فيما يتصل بهذا البحث وتفصيله باب « الرواية والرواة » ج ١
 ص ٢٧٣ وما بعدها من كتاب [تاريخ آداب العرب] لإمام الكتاب في هذا
 العصر وحجة العرب ، السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله ورضي عنه ؛

أما بعد :

فقد حدثت أمورٌ لا خيارَ لي فيها ، أرغمتني على المدول عن إتمام هذا الشرح الآن : اكتفاءً بتصحيح متن الترمذى وتحقيقه فقط ، وأرجو أن أوفق لإتمام ذلك على النحو الذى رسمتُ ، وعلى النحو الذى ظهر به هذا الجزء الأول ، غيرَ متعدي بالشرح والتحقيق والتفريغ . وأسأل الله العونَ والتوفيقَ والسدادَ .

وكتب

بوالسبيل

الحمد لله رب العالمين

عن كبرى الزفة بمصر

فى يوم الثلاثاء ٩ جادى الثانية سنة ١٣٥٧
٩ أغسطس سنة ١٩٣٨

ترجمة الترمذی

بقلم

محمد شاکر

مصادر ترجمة الترمذی

- ١ - تهذيب الكمال للحافظ المزي . مخطوط بدار الكتب
- ٢ - تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٣٨٧ : ٣٨٩ - ٣٨٩
- ٣ - ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ١١٧ : ٣
- ٤ - تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٧ : ٢ - ١٨٨
- ٥ - الأنساب للسمعاني ورقة ٩٥ ، ١٠٦
- ٦ - وفيات الأعيان لابن خلكان ٦١٢ : ١ - ٦١٣
- ٧ - نكت الهديان للصلاح الصفدي ص ٢٦٤ - ٢٦٥
- ٨ - معجم البلدان لياقوت ٣٠٧ - ٣٨٣ ، ٢
- ٩ - الكامل لابن الأثير ١٦٤ : ٧ - ١٦٥
- ١٠ - النجوم الزاهرة لابن تغري بردی ٨١ : ٣ - ٨٢
- ١١ - مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ١١ : ٣
- ١٢ - شذرات الذهب لابن العماد ١٧٤ : ٢ - ١٧٥
- ١٣ - شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة للحافظ أبي الفضل المقدسي مخطوط
- ١٤ - شروط الأئمة الخمسة للحازمي جزء صغير مطبوع
- ١٥ - كشف الظنون ٣٧٥ : ١
- ١٦ - الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥
- ١٧ - شرح ملا على القاري على الشامل ٧ : ١ - ٨
- ١٨ - شرح محمد بن قاسم جسوس على الشامل ٤ : ١
- ١٩ - عارضة الأحوذى للقاضي أبي بكر العربي ٥ : ١ - ٦

ترجمة الترمذی

نسبه ومولده ونسبته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ^(١) بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمِي^(٢)
الْبُؤْغِي التُّرْمَذِي الصَّرِير .

هكذا ذُكر نسبه في أكثر الروايات ، وهو الذي اعتمده الأئمة العلماء ،
وحُكي في نسبه قولان آخران : « محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن شدَّاد^(٣) »
و « محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَةَ بن السَّكَن^(٤) » .

ولد سنة ٢٠٩ ولم أجد مَنْ نصَّ على ذلك صريحاً إلا ما كتبه العلامة
الشيخ محمد عبد السندی بخطه على نسخه من كتاب الترمذی ، التي وصفنا
آنفاً^(٥) ، ولعله نقل ذلك استنباطاً من كلام غيره من المتقدمين ، أو من كتاب
آخر لم يصل إلينا ، وقد صرح بذلك أيضاً جَسُّوس في شرحه على الشمائل ،
وشأنه شأنُ سابقه . وقد ذكر الحافظ الذهبي في [مبزان الاعتدال] أنه مات
سنة ٢٧٩ وقال : « وكان من أبناء السبعين » . وقال العلامة ملا علي القاري
في شرح [الشمائل] بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩ : « وله سبعون سنة » .
وقال الصلاح الصَّغْدِي في [نكت المميان] : « ولد سنة بضع ومائتين »
فإنه أعلم بصحة ذلك .

(١) سورة : بفتح السين المهملة وإسكان الواو .

(٢) السُّلَمِي : بضم السين المهملة وفتح اللام .

(٣) الأنساب للسمعاني ، ورقة (٩٥) وورقة (١٠٦) :

(٤) تهذيب الكمال للزمري .

(٥) ص (١٣ - ١٤) من هذه المقدمة .

وقد قيل إنه ولد أكمة^(١) ، وهذا خطأ يردّه ما عرف من ترجمته ،
مما سيأتي إن شاء الله .

ولا نعرف أين ولد ، أفي قرية « بُوغ » أم في بلدة « ترمذ » ؟ فقد قال
السمعاني في تعليل نسبه إلى « بوغ » : « إماماً أنه كان من هذه القرية ،
أو سكن هذه القرية إلى أن مات^(٢) » . ونقل ملاّ على القاري عن الترمذي
أنه قال : « كان جدّي مروزيّاً في أيام ليث بن سيار ، ثم انتقل منه
إلى ترمذ^(٣) » .

و « بوغ » بضم الباء الموحدة وإسكان الواو وآخرها غين معجمة ،
قرية من قرى « ترمذ » بينهما ستة فراسخ ، فمن المحتمل أن يكون من أهل
هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها ، وهو الأقرب ، إذ يبدو أن يكون
من أهل البلدة فينسب إلى قرية من قرأها من غير أن تكون له بها صلة .
و « ترمذ » اخلف في ضبطها كثيراً ، والمعروف المشهور على الألسنة
كسر التاء والميم وبينهما راء ساكنة ، بوزن « إمد » كما ضبطها صاحب
القاموس . قال السمعاني في الأنساب (ورقة ١٠٥) : والناس مختلفون
في كيفية هذه النسبة : بعضهم يقول بفتح التاء المقوطة بتعطين من فرق ،
وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداول على لسان تلك البلدة ، وكنت أقت بها
اثنى عشر يوماً - : فتح التاء [وكسر الميم^(٤)] ، والذي كُننا نعرفه قديماً فيه

(١) نقل ذلك الحافظ المزي في التهذيب وابن العماد في الشذرات وغيرها :

(٢) الأنساب ورقة (٩٥) .

(٣) شرح الشئائل (١ : ٨) .

(٤) الزيادة لم تذكر في نسخة الأنساب ، ولعلها سقطت من الناسخ ، وقد أثبتنا

ابن خلكان (١ : ٥٧٩) وياقوت في معجم البلدان (٢ : ٣٨٢)

والفيروزابادي في القاموس في مادة « ترمذ » : نقلوها عن السمعاني .

كسر التاء والميم جميعاً ، والذي يقوله المتنوقون^(١) وأهل المعرفة بضم القاء والميم ، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه . وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : « قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمز بالكسر هو المسقيض على الألسنة ، حتى يكون كالمتواتر^(٢) . »

وهذه البلدة « ترمذ » قال السمعاني : « مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جِيحُون^(٣) » وقال ابن خلكان : « سألت مَنْ رآها . هل هي في ناحية خُوَارِزْم ، أم في ناحية ماوراء النهر ؟ فقال : بل هي في حساب ماوراء النهر من ذلك الجانب^(٤) . » وقال ياقوت : « مدينة مشهورة من أمهات المدن ، رابكة على نهر جيحون من جانبه الشرقي ، متصلة العمل بالصغانيان^(٥) ، ولها قهندز^(٦) وربص ، يحيط بها سور ، وأسواقها مفروشة بالأجر ، ولم شرب يمرى من الصغانيان ، لأن جيحون يستعمل عن شرب قرام . »

(١) في القاموس : « نثيق في مطعمه وملبسه : تجوّد وبالغ كتنوق » والكلمة كتبت خطأ في الأنساب « المفتون » وفي معجم البلدان « المتأنقون » والصواب ما هنا نقلا عن ابن خلكان .

(٢) (٢ : ١٨٨) .

(٣) ورقة (١٠٥) .

(٤) وفيات الأعيان (١ : ٥٧٩) ،

(٥) قال ياقوت في المعجم : « صغانيان : بالفتح وبعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وآخره نون ، والمعجم يبدلون الصاد جيمًا ، فيقولون : جغانيان ، ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ » ثم قال : « وقد نسبوا إليها على لفظين : صغاني ، وصاغاني » .

(٦) هكذا ضبطت الكلمة في القاموس ، بضم القاف والهاء والذال ، وقال ياقوت في المعجم : « بفتح أوله وثانيه وسكون التثنية وفتح الدال وزاي ، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة ، وهي لغة كأنها لأهل خراسان وماوراء النهر خاصة ، وأكثر الرواة يسمونه قهندز - يعني كهبط القاموس - وهو =

شيوخه وتلاميذه

أدرك للترمذى كثيراً من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، وكان عصره عصر النهضة العلمية العظيمة في علوم الحديث ، وهي النهضة التي نرى أن الذي أثارها أو كانت له اليد الطولى في إحيائها وبمائها - : هو الإمام محمد بن إدريس الشافعى المطالبى ناصر الحديث (١) ، إذ علم الناس عامة ، وأهل العراق ثم مصر خاصة ، معنى الاحتجاج بالسنة ، ومعنى العمل بها مع القرآن ، وحدد أصول ذلك وحررها ، وأقام الحجج على مناظرته بوجوب الأخذ بالحديث وأهمهم ، وعن ذلك ترى أن الأئمة أصحاب الكتب الستة نبغوا في الطبقة التالية لعصر الشافعى مباشرة ، وإن لم يدركوه رؤية وسماعاً ، لتقدم موته ، ولكنهم أدركوا أقرانه ومعاصره ومناظره وكبار تلاميذه ، وهالك بياناً عن تواريخ مولد كل منهم ووفاته ، لتظهر المقارنة بينهم واضحة .

البخارى محمد بن إسماعيل أبو عبد الله : ولد في شوال سنة ١٩٤ ، ومات يوم السبت غرة شوال سنة ٢٥٦ .

مسلم بن الحجاج القشبرى أبو الحسين : ولد في سنة ٢٠٤ ، ومات في ٢٥ رجب سنة ٢٦١ .

الترمذى محمد بن عيسى أبو عيسى : ولد في سنة ٢٠٩ ، ومات في ١٣ رجب سنة ٢٧٩ .

= تعريب كهندر ، معناه القلعة العتيقة ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن كهن : هو العتيق ، و : دز : قلعة ، ثم كثر حتى اختص بقلاع المدن ، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في مدينة غير مشهورة .

(١) ولد للشافعى سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ .

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني : ولد سنة ٢٠٢ ، ومات في ١٦
شوال سنة ٢٧٥ .

النسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن : ولد سنة ٢١٥ ، ومات في ١٣
صفر سنة ٣٠٣ .

ابن ماجه محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله : ولد سنة ٢٠٩ ، ومات
في ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣ .

وقد روى هؤلاء الأئمة الستة عن شيوخ كثيرين ، فبعضهم يمشهم
بالرواية عن بعض الشيوخ ، واشترك بعضهم مع غيره في الرواية عن آخرين ،
واشتركوا جميعاً في الرواية عن تسعة شيوخ قط ، وهم :

محمد بن بشار : بُدَّارٌ : ولد سنة ١٦٧ ومات سنة ٢٥٢

محمد بن المثنى أبو موسى : « » ١٦٧ « » ٢٥٢

زياد بن يحيى الحسائي : مات سنة ٢٥٤

هباش بن عبد العظيم العنبري : « » ٢٤٦

أبو سعيد الأشج : عبد الله بن سعيد الكندي : « » ٢٥٧

أبو حفص عمرو بن علي الفلاس : ولد بعد سنة ١٦٠ ومات سنة ٢٤٩

يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ولد سنة ١٦٦ « » ٢٥٢

محمد بن مَعْقَر القَيْسِي الجَحْرَانِي : مات سنة ٢٥٦

نصر بن علي الجَهَنَمِيُّ : « » ٢٥٠ (١)

(١) حصر هؤلاء الشيوخ وجدته في [مجموعة فوائد حديثة] مخطوطة قديمة ،
يخط أحد تلاميذ الحافظ أبي المعالي محمد بن رافع الهلالي - ينشيد اللام -
(اللواد في ذي القعدة سنة ٧٠٤ والمتوفى في ١٨ جمادى الأولى سنة ٧٧٤)
وأظن أنها بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لأنها تشبه خطه شها قويا ،
وهي في مكتبة أستاذنا العلامة الكبير أحمد تيمور باشا رحمه الله ، وقد نقلت =

وقد أدرك أبو عيسى الترمذى شيوخاً أقدم من هؤلاء ، وسمع منهم
وروى عنهم في كتابه هذا ، منهم :

عبد الله بن معاوية الجمحي : مات سنة ٢٤٣ وقد تجاوز المائة .

علي بن حنبل المروزي : مات سنة ٢٤٤ وقد قارب المائة .

سويد بن نصر بن سويد المروزي : مات سنة ٢٤٠ عن ٩١ سنة

قتيبة بن سعيد الثقفي أبو رجاء : ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٤٠

أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الأزهرى المدنى : ولد سنة ١٥٠ » » ٢٤٢

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب : مات سنة ٢٤٤

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي : ولد سنة ١٧٨ ومات سنة ٢٤٤

إسماعيل بن موسى الفزاري الصدي : مات سنة ٢٤٥

وغير هؤلاء أيضاً ، وكثير منهم من شيوخ البخارى . والترمذى تلميذ
البخارى وخريجُه ، وعنه أخذ علم الحديث ، وتفقه فيه ومروى بين يديه ،
وسأله واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه ، كعادة هؤلاء العلماء ، في اتباع الحق
حيث كان ، وفي إنكار التقليد والإعراض عنه ، كما ترى في الحديث (رقم ١٧)
من هذا الكتاب ، إذ يرى الترمذى اختلاف الرواة في حديث ، فيسأل عنه

= المجموعة بخطى في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٤ ، وفي ضمتها جزء صنفه
في شروط أصحاب الكتب الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، وهو
أحد مصادر هذه الترجمة . وهذه الفائدة التي هنا سبق أن نشرتها في المجلة
السلفية في العدد الأول منها ، الذي صدر في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٥
(فبراير سنة ١٩١٧) . وفي هذه الفائدة هناك أيضاً شيخ عاشر ، وهو
إبراهيم بن سعيد الجوهري ، وذكر كاتبها أن في رواية البخارى عنه
نزاعاً ، ولم أذكره هنا ، لأنى لم أجد أى دليل يدل على أن البخارى
روى عنه .

الحافظ الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن ، ويسأل عنه البخاري: أي الروايات فيه أصح؟ فلم يرجح واحداً منها شيئاً ، ثم يرى البخاري يختار إحدى الروايات ويضعها في كتابه «الجامع الصحيح» ، ثم لا يرضى الترمذي أن يقلد شيخه البخاري فيما رآه أشبهه ، فيرجح هو رواية أخرى ، بما قام لديه من دليل .

وقد طاف أبو عيسى البلاد ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، كما في التهذيب ، ولكن لا أظنه دخل بغداد ، إذ لو دخلها لسمع من سيد الحديثين وزعيمهم: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (الولود سنة ١٦٤ والمتوفى سنة ٢٤١)^(١) ، ولترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب في [تاريخ بغداد] . والرواة عن أبي عيسى الترمذي كثيرون ، ذكر بعضهم في تذكرة الحفاظ وفي التهذيب ، وأهمهم عندنا ذكر المحبوني راوي كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن العماد في شذرات الذهب (٢ : ٣٧٣) فقال : « أبو العباس المحبوني محمد بن أحمد بن محبوب المروزي ، محدث مرو ، وشيخها ورئيسها ، توفي في رمضان [سنة ٣٤٦] وله سبع وتسعون سنة ، روى جامع الترمذي عن مؤلفه ، وروى عن سعيد بن مسعود صاحب الفضر بن شمائل وأمثاله » . ووصفه السمعاني في الأنساب (ورقة ٥١١) بأنه « شيخ أهل الثروة من العجماء بخراسان ، رآه كانت الرحلة » .

وقد أراد البخاري أن يشهد لتلميذه الترمذي شهادة قيمة فسمع منه حديثاً واحداً ، كعادة كبار الشيوخ في سماعهم من هو أصغر منهم ، رحم الله الجميع .

(١) ذكرت فيما مضى في ص (٧) من هذه المقتضية ما يفهم منه أن الترمذي لقي الإمام أحمد بن حنبل ، وهذا خطأ أعترف به وأستغفر الله منه .

قول العلماء فيه وفي كتابه

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي^(١) : «أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي مناولةً ، أخبرنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سعيد^(٢) عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ قال : محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي الحافظ للضرير ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف كتابَ الجامع والتواريخ والعلل ، تصنيف رجلٍ عالمٍ متقنٍ ، كان يضربُ به المثلُ في الحفظ . قال الإدريسي : سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن الحرث المروزي الفقيه يقول : سمعتُ أحمد بن عبد الله أبا داود المروزي يقول : سمعتُ أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول : كنتُ في طريق مكة ، وكنت قد كتبتُ جزءين من أحاديث شيخٍ ، فررتُ بنا ذلك الشيخُ ، فسألتُ عنه ؟ فقالوا فلان ، فذهبتُ إليه وأنا أظن أن الجزءين مني ، وجمعتُ مني في جملي جزءين كنتُ أظن أنهما الجزءان اللذان له ، فلما ظفرتُ به وسألتُهُ أجابني إلى ذلك ، أخذتُ الجزءين فإذا هما بياضٌ ، فتحيرتُ ، فحمل الشيخُ يقرأ عليّ من حفظه ثم ينظرُ إليّ ، فرأى البياضَ في يدي ، فقال : أما تسمعني مني ؟ ! قلتُ : لا ، وقصصتُ عليه القصةَ وقلتُ : أحفظه كله ، فقال : اقرأ ، فقرأتُ جميعَ ماقرأ عليّ عليّ الولاء ، فلم يصدقني ، وقال : استظهرتَ قبل أن تجيئني ! فقلتُ : حدثتني بغيره ، فقرأ عليّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هاتِ اقرأ ، فقرأتُ عليه

(١) في الجزء المخطوط في شروط الأئمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة ، الذي

أشرتُ إليه في التعليق رقم (١) من الصفحة (٨١) من هذه المقدمة .

(٢) في الأصل « أبو سعد » وهو خطأ ، والإدريسي هذا هو محدث سمرقند

ومصنف تاريخها ، مات سنة ٤٠٥ وله ترجمة في الأنساب (ورقة ٢٢)

وتذكرة الحفاظ (٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠) :

من أوله إلى آخره كما قرأ ، فما أخطأت في حرفٍ ! فقال لي : ما رأيتُ
مثلك (١) !! .

ووصفه السمعاني في الأنساب بأنه « إمام عصره بلامدافعة » ، صاحب
التصانيف « وبأنه « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث » .
ونحو ذلك ، قال ابن خلكان .

ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ ، والصفدي في نكت الهميان ، والمزني
في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال : « كان بمن جمع وصنف »
وحفظ وذآكر » .

ووصفه المزني في التهذيب بأنه « الحافظ صاحب الجامع وغيره من
المصنفات ، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين » .
وقال الذهبي في الميزان « الحافظ العَلَم ، صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ،
ولا الثقات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال :
إنه مجهول (٢) ، فإنه ما عرّف ولا درى بوجود الجامع ولا العَلَم له » .
وقال الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه

-
- (١) هذه الحكاية منقولة أيضا في الأنساب وتذكرة الحفاظ والتهذيب .
(٢) ابن حزم هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه المجتهد أبو محمد علي بن أحمد
ابن سعيد بن حزم الأندلسي ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ ومات في ٢٨ شعبان
سنة ٤٥٦ وكتابه [الإيصال] ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ
(٣ : ٣٢٢) وسماه [الإيصال] إلى فهم كتاب الحصال الجامعة لجمل شرائع
الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع [وقال : أورد فيه أقوال الصحابة
فن بعدهم والحجة لكل قول] ووصفه في (ص ٣٢٦) بأنه ٢٤ مجلدا ،
مع أنه ذكر قبل ذلك أن المحلى ٨ مجلدات ، والمحلى مطبوع معروف ،
فالإيصال ثلاثة أضعاف المحلى . وقد ذكر ابن حزم في المحلى الحديث الذي
في إسناده الترمذي (٩ : ٢٩٥ - ٢٩٦) وضعفه ، ولكن لم يذكر مطعنا
في الترمذي .

نادى على نفسه يعدم الاطلاع ، فقال في كتاب الزرائع من الإيصال^(١) محمد بن هيسى بن سورة مجهول . ولا يقولون قائل : له ما عرف الترمذى ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه . فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ ، كأبي القاسم البغوي ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبي العباس الأصم ، وغيرهم . والعجب أن الحافظ بن الفرضي ذكره في كتابه المؤلفات والخلف ونبه على قدره ، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه ! . وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ بن حجر على ابن حزم ، ولعله لم يعرف الترمذى ولا كتابه ، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظره حين نقل ما نقل من كتاب الإيصال ، وما أظن ابن حجر رأى كتاب الإيصال ونقل منه ، وإنما أرجح أنه نقل من الذهبي ، والله أعلم .

وقال العلامة طاش كبرى زاده^(٢) في كتاب مفتاح السعادة : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يدٌ صالحة ، أخذ الحديث عن جماعة من الأئمة ، واتى الصدر الأول من المشايخ . »

وقال ابن العماد الحنبلي^(٣) في شذرات الذهب : « كان مبرزاً على الأقران ، آيةً في الحفظ والإتقان . »

ونقل الحاكم أبو أحمد^(٤) عن أحد شيوخه قال : « مات محمد بن إسماعيل

(١) في التهذيب « الاتصال » وهو تصحيف .

(٢) هو المولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، توفي سنة ٩٦٢

(٣) هو أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ، ولد

في ٨ رجب سنة ١٠٣٢ ، ومات في ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٨٩ .

(٤) هو محدث خراسان الإمام الحافظ الجيهدي الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد

ابن إسحق النيسابورى مات سنة ٣٧٨ عن ٩٣ سنة ، وله ترجمة في التذكرة

(٣ : ١٧٤-١٧٦) وهو غير تلميذه الحاكم أبي عبدالله صاحب المستدرک ، =

البيخارى ولم يختلف بخراسانَ مثلَ أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ،
بكى حتى عمى ، وبقي ضريباً سنين . »

وفي التهذيب : « قال أبو الفضل البيهقي : سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهي
يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول : قال لي محمد بن إسماعيل - يعني
البيخارى - ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتُ بي . »
وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين وأمير المؤمنين في الحديث
في عصره .

ونقل في التهذيب عن يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ قال : « أضرَّ
أبو عيسى في آخر عمره . »

وهذا مع ما تقدم مما نقل الحاكم أبو أحمد ومن حكاية الترمذي مع
الشيخ الذي اختبر حفظه - : يردُّ على من زعم أنه وُلِدَ أكمة .

وقال ابن الأثير في تاريخه : « كان إماماً حافظاً ، له تصانيفٌ حسنة ،
منها الجامع الكبير ، وهو أحسن الكتب . »

وفي كشف الظنون في الكلام عن [الجامع الصحيح] لالترمذي :
« وهو ثالث الكتب الستة في الحديث ، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال :
جامع الترمذي ، ويقال له : السنن أيضاً ، والأول أكثر . »

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي : « سمعتُ الإمامَ أبا إسماعيلَ عبد الله بن محمد
الأنصاري^(١) بهراة ، وجرحى بين يديه ذِكْرُ أبي عيسى الترمذي وكتابه ،

= ذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع
وبالحاكم ، ولد في ربيع الأول سنة ٣٢١ ومات في صفر سنة ٤٠٥ وله
ترجمة في التذكرة (٣ : ٢٢٧ - ٢٣٣) .

(١) هو شيخ الإسلام الهروي ، الحافظ الإمام الزاهد ، صاحب منازل السائرين
سمع جامع أبي عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحي عن محبوب عن
الترمذي ، ولد سنة ٣٩٦ ، ومات في ذي الحجة سنة ٤٨١ ، وله ترجمة
في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٥٤ - ٣٦٠) .

فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري
ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل
إلى فائدته كل أحد من الناس» .

ونقل أبو علي منصور بن عبد الله الخالدي عن الترمذي أنه قال في شأن
كتابه [الجامع]: «صنفت هذا الكتاب فرضته على علماء الحجاز والعراق
وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته
نبي يتكلم» (١) .

وقال العلامة طاش كهرى في ترجمة الترمذي: له تصانيف كثيرة في علم
الحديث، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها
ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذهب ووجوه
الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث، من الصحيح والحسن والعرب، وفيه
جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العائل، وقد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى
قدرها على من وقف عليها .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي: «وأما أبو عيسى الترمذي وحده فكتابه
على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم،
وقسم على شرط الثلاثة دونهما (٢)، كما بيناه، وقسم آخر للضدية، أبان عن
عائنه ولم يفعله، وقسم رابع أبان مواعنه، قال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً
قد عمل به الفقهاء (٣)، وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث

(١) نقل ذلك الذهبي في التذكرة، وابن حجر في التهذيب، وطاش كهرى زاده
في مفتاح السعادة .

(٢) يريد أبان داود والنسائي وابن ماجه، ولسانا توافق أبان الفضل على هذا التقسيم
بتفصيله، ونظن أنه أراد به التقريب والتشليل فقط .

(٣) نقل الذهبي في التذكرة من هذه القطعة إلى هنا، ولكنه نسبها إلى
أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي، وأظنه أخطأ في اسمه،

احتجج به محتج أو عمل بموجبيه عامل أخرجه ، سواءً صَحَّ طريقه أو لم يصح .
وقد أزاح عن نفسه الكلام ، فإنه شفى في تصنيفه ، وتكلم على كل حديث
بما يقتضيه ، وكان من طريقته - رحمه الله - أن يترجم الباب الذى فيه
حديث مشهور عن صحابي قد صحح الطريق إليه وأخرج من حديثه في الكتب
الصحاح ، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من
حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلا أن الحكم صحيح ،
ثم يذمعه بأن يقول : وفي الباب من فلان وفلان ، وبعد جماعة فيهم ذلك
الصحابي المشهور وأكثر ، وقدما بسلك هذه الطريقة إلا في أبواب
معدودة . والله أعلم .

وللقاضى أبى بكر بن العربى فى أول شرحه على الترمذى ، الذى سماه
[عارضة الأحوذى^(١)] - : فصل نفيس فى مدح كتاب الترمذى ووصفه ،
ولكن طابعه حرفوه حتى لا يكاد يفهم ، وسأ نقله هنا بشيء من الاختصار
والتصرف ، لنصل إلى المراد منه ، قال : « اءلموا - أنار الله أئئدتكم - أن كتاب
الجئفى^(٢) هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، والموطأ هو الأول والباب ، وعليهما
بناء الجميع ، كالقشيرى^(٣) والترمذى فن دونهما . . . وليس فيهم مثل كتاب

- وأنه « عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد أبو نصر اليوسنى » وهو
أخو « عبد الحق بن عبد الخالق » كما فى الشذرات (٤ : ٢٤٨) .
وعبد الرحيم هذا مات بمكة سنة ٥٧٤ ، ويظهر أنه نقل هذه الجملة عن
أبى الفضل المقدسى ، فظنها الذهبى من كلام أبى نصر :

(١) قال ابن خلكان (١ : ٦١٩) : « أما معنى عارضة الأحوذى : فالعارضة
القدرية على الكلام ، يقال : فلان شديد العارضة : إذا كان ذا قدرة على
الكلام . والأحوذى : الخفيف فى الشيء لحذقه ، وقال الأصمعى : الأحوذى
المشمر فى الأمور القاهر لها ، الذى لا يشذ عليه منها شيء . وهو بفتح الهمزة
وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفى آخره ياء مشددة » -

(٢) يريد به صحيح البخارى . (٣) يريد به صحيح مسلم .

أبى عيسى، حلاوة مقطع، ونفاضة منزع، وعدوبة مشرح. وفيه أربعة عشر
 علماً، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: أسند، وصحح، وصمف، وعدد
 الطرق، وجرح وعذل، وأشمى، وأكنى^(١)، ووصل، وقطع،
 وأوضح الممول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول
 لأناره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه،
 وفرد في نصابه. فالقارئ له لا يزال في رياض مونتة، وعلوم متفحة متسقة،
 وهذا شيء لا يمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتعبير.

كتبه الأخرى

وصفه العلماء فيما مضى بأنه «صاحب التصانيف» وسموا كتباً من مؤلفاته،
 ولكنها لم نر منها إلا كتابين: [الجامع الصحيح] وكتاب [الشامل] وهو
 كتاب نفيس معروف مشهور، ولعل باقي كتبه فقد فيما فقد من نفائس
 المؤلفات، وكنوز الأئمة العلماء. وفي التهذيب: «ولأبي عيسى كتاب الزهد
 مفرد، لم يقع لنا، وكتاب «الأسماء والكنى». وهذا بيان مؤلفاته،
 كما ظهر لنا من أقوال العلماء:

١ الجامع الصحيح .

٢ الشامل .

٣ العلل^(٢) .

٤ التاريخ^(٣) .

٥ الزهد .

(١) يقال: «سماه وسماه وأسماه» بمعنى . ويقال: «كناه وكناه»

وأ كناه» بمعنى .

(٢، ٣) ذكرهما ابن النديم في الفهرست، وكتاب العلل هذا غير

«كتاب العلل» الذي في آخر الجامع الصحيح:

ولعل له كتباً أخرى لم يصل إلى خبرها حين أكتب هذا .

وفاته

اختلف في تاريخ وفاته اختلافاً غير جيد ، فقال السمعاني في الأنساب في مادة « الترمذى » : « توفي بقرية بوغ سنة نيف وسبعين ومائتين ، إحدى قرى ترمذ » وقال في مادة « البوغى » : « مات بقرية بوغ سنة ٢٧٥ » . وياقوتٌ قلَّد السمعاني في الأولى ، وابنُ خلِّكان قلَّده في الثانية . وذكر الشيخ عابد السندي بخطه على نسخة الترمذى أنه ولد سنة ٢٠٩ ، وعاش ٦٨ سنة ، ومات سنة ٢٧٧ ، وهذا خطأ .

والصواب ما نقل الحافظ المزى في التهذيب عن الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز^(١) المُستغفرى أنه قال : « مات أبو عيسى الترمذى بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩ » . وهو الذى اعتمده العلماء ، فأرخوه في هذه السنة ، والمستغفرى مؤرخ كبير ، وقد رحل إلى خراسان ، وأقام طويلاً بتلك النواحي ، كما يدل على ذلك ترجمته في الأنساب للسمعاني (ورقة ٥٢٨) وتذكرة الحافظ للذهبي (٣ : ٢٨٣) .

ومن كل ما تقدم نُرجِّح أن الترمذى ولد بقرية « بوغ » ومات بها ، وأن الذين قالوا إنه ولد ومات ببلدة « ترمذ » - إنما تجوزوا ، فأرادوا القرية القريبة منها ، التابعة لها ، ومثل هذا كثير .

(١) « المعتز » بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاي ، كما ضبطه الذهبي في المشتبه (ص ٤٨٩) وقد كتب محرفاً في كثير من الكتب ، كتذكرة الحافظ والأنساب ، والصواب ما كتبنا ، والحمد لله رب العالمين .

كلمة عن والدي

الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر

وأرى من الواجب علىّ قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمة موجزة لوالدي، تنويراً بقدره، وإشادةً بذكوره، ورعايةً لحقه، إذ هو والدي وأستاذي ومعلمي، وله علىّ وعلىّ مئاتٍ - بل ألوفٍ - من إخواني ومشائخي الأيادي البيضاء، والنعيم، والسابغات، وبمناسبة أنه أستاذي في هذا الكتاب، كتاب الترمذي، قرأه لي وإخواني قراءة درسٍ وتحقيقٍ .

هو الإمام الجليل، والناطقة العظيم، والكاتب القدير، والشاعر الملمهم، والسياسي الخطير، شيخ الشيوخ، وزعيم العلماء، مجدد مجد الأزهر، العالم العلامة، السيد الشريف: محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث، من آل أبي علياء: أسرة كريمة معروفة، من أشرف الأسر وأكرمها بمدينة « جرجا » .

ولد بها في منتصف شوال سنة ١٢٨٢ (مارس سنة ١٨٦٠ م) وحفظ بها القرآن، وتلقى مبادئ التعليم. ثم رحل إلى القاهرة، إلى الأزهر الشريف، فتلقى العلم عن كبار الشيوخ في ذلك العهد، ثم صار أميناً للفتوى^(١)، مع أستاذه العظيم، الشيخ العباسي المهدي، وأصهر إلى جدتي، لأمي، العلامة الكبير، إمام العربية غير مُدّانِع، العارف بالله « الشيخ هرون بن عبد الرازق »^(٢).

(١) صدر قرار تعيينه في ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ (مارس ١٨٩٠).

(٢) ولد بقرية « بنجا » وهي قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جرجا، في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩، وتوفي فجر يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ رضى الله عنه.

ثم ولى منصب «نائب محكمة مديرية القليوبية»^(١) ومكث فيه نحو سبع سنين ، إلى أن اختير قاضياً لقضاء السودان في سنة ١٣١٧^(٢) .

وهو أول من ولى هذا المنصب ، وأول من وضع نُظْم القضاء الشرعيّ في السودان ، على أوثق الأسس وأقواها .

ثم عُيِّنَ في سنة ١٣٢٢ شيخاً لهداء الإسكندرية ، فوضع القواعد الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية ، حتى تؤتَى ثمرها ، وتخرج المسلمين رجالاً هداةً ، يعيدون للإسلام مجده في أنحاء الأرض .

ثم عُيِّنَ وكيلًا لمشيخة الجامع الأزهر الشريف^(٣) ، فبذَرَ فيه بذور الإصلاح ، وتعهَّد غرسه حتى قوَّى واستوى ، أو كاد .

إلى أن سُمِّ الدسائس تحكُّ حوله ، داخل الأزهر وخارجه ، فانتَهزَ فرصة إنشاء الجمعية التشريعية في (سنة ١٩١٣ م) فسعى إلى أن صار عضواً فيها ، معيِّناً من قِبَل الحكومة المصرية ، وبذلك ترك المناصب الرسمية ، وأبى أن يعود إلى شيء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشيء من مغرياتهما ، بل عُضِّلَ أن يعيش حرّاً الرأي والعمل ، والقلب والقلم .

وكانت له في الصحف ، أثناء الحرب العظمى ، جولاتٌ صادقة ، ومقالاتٌ نيرة ، لا يزال صداها يدوي في أذهان كثير ممن عُتُوا بالشئون السياسية في ذلك الوقت ، إذ كان مرمى كتاباته كلها إلى الدفاع عن بيضة الإسلام ، وردِّ كيد المهاجمين ، من المعتدين والخائنين ، خشية أن يكون ما كان ، من تقطُّع أوصال

(١) صدر بذلك الأمر العالي في ٧ شعبان سنة ١٣١٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤) .

(٢) صدر بذلك الأمر العالي في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) .

(٣) صدرت بذلك الإرادة السنوية في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ (٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩) .

الأمة الإسلامية ، وتفرقها أئمة متباينة ، ببدعة القوميات التي اخترعتها أوربة ، لتفترق بها كلمة المسلمين ، وتضرب بعضهم ببعض ، ولتفتنهم عن المبدأ السياسي والاجتماعي السليم ، الذي وضعه الله لهم ، وأمرهم باتباعه والعض عليه بالنواجذ : (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ^(١)) . (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ^(٢)) . (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ، تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، سِيَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ، ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ، وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَمْوَى عَلَى سَوْفِهِ ، يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ، وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ^(٣)) .

ثم قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ م ، فضرب فيها بسهم وافر ، وتبعه أهل الأزهر قاطبة ، فكان هو الروح الوثابة فيهم ، وكان هو القائد ، وكان هو الزعيم .

وكتب في الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات في الصحف ، أبانت عن بعد نظره ، وصدق فراسته ، حتى لقد توقع فيها كثيراً مما حصل بعد سنين ، إذ درس مرامى السياسة الإنكليزية في شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية ، وعرف كيف يستعملون إلى نيل مقاصدهم ، حتى لقد كنا في العهد القريب ، إذا أدلهم الخطب ، واضطربت الأمور : رجعنا إلى مقالاته في الظروف المشابهة

(١) سورة الأنبياء (٩٢) .

(٢) سورة المؤمنون (٥٢) .

(٣) سورة الفتح (٢٩) .

لها ، فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنه يكتب حين قرأناه ، وكأنه ينظر إليه بنور الله .

ولم يفكر يوماً واحداً في خوض معترك الأحزاب المصرية ، بل كان يترفع عن أن يُسَلِّمَ مقادَه إلى أحدٍ من الناس ، كأنه مَن كان ، كما أبى من قبل أن يعودَ إلى إسارِ المغاصب الحكومية ، وكان يقول للزملاء والقادة قولة الحق ، فينقد خطأ الخطي ، ويمدح صواب المصيب ، وعن ذلك كان يظن كثير من الناس أن له هوى أو ضلماً مع بعض الأحزاب أو الزعماء ، إذ كان يكثر خطأ الخطي ، فيكثر من نقده والنصيحة له ، فيظن المنتقد أو أنصاره وأتباعه أن الناقد من خصومه ، أو من أنصار خصومه .

وبجانب هذا لم يدع مسألة شرعية أو اجتماعية أثرت في الضعف مما يتعلق بشئون الإسلام والمسلمين - إلا قال فيها ما يراه حقاً وصواباً، وصدع بما أمر الله به الهداة والهداة ، وأعرض عن المنكرين ، ثقة بربه ، وتوكلاً عليه ، إذ كان أبرز سجاياه أنه صلباً في دينه ، صلب في عقيدته ، صلب في رأيه ، شجاع غير جبان ، لا يهرب أحداً من الناس : ولا يخشى إلا الله . أما من الوجهة العلمية فإنه أقوى رجل ظهر في الأزهر في العلوم العقلية كلها ، ولذلك لم يكن يضمد له أحدٌ في مناظرة أو جدال ، لإبداعه في إقامة الحجج وإفحام المناظر ، لخصب ذهنه وتاسل أسكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم .

وقد قرأ لنا من الكتب والعلوم الكثير الطيب ، قرأ لنا التفسير مرتين : تفسير البغوي ، وتفسير النفي . وقرأ لنا من كتب السنة : صحيح مسلم ، وسنن الترمذي ، وسنن النسائي ، وشيئاً من صحيح البخاري . ومن العلوم الأخرى :

الهداية في فقه الحنفية ، وجمع الجوامع في الأصول ، والخبيبي في للنطق ،
والرسالة البيانية في البيان ، وكثيراً من الرسائل الصغيرة في علوم مختلفة .

وهذا غير ما قرأه من الكتب ، ولم أكن من حاضريه ، بعد إتمامي
الدراسة واشتغالي بالمناصب الحكومية .

ومنذ بضع سنين اعتزل الدنيا ، فأقدمه المرض في المنزل ، بل أزمه
الفراش ، إذ أصابه الفالج ، فأحمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ،
موقناً أنه قضى دينه ، فقام بما وجب عليه خير قيام ، نحو دينه ونحو أمته ،
منتظراً دعوة ربه لعباده الصالحين : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الطُّمَئِنِّةُ . أَرْجِي
إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . فَأَدْخِلِي فِي عِبَادِي . وَأَدْخِلِي جَنَّتِي ^(١)) .

تولاه الله بعونه ورحمته ، وتعمده بمفوه ورحمته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

أبو الأشبال

عفا الله عنه

الثلثاء } ٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٥٧
٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٨

(١) سورة الفجر (٢٧ - ٣٠) :

جريدة المراجع

التفسير

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تفسير الطبري	٣٠	محمد بن جرير	١٣٢٣ بولاق
» البيضاوي		القاضي البيضاوي	١٢٨٣ » }
حاشية الشهاب	٨	الشهاب الخفاجي	
الدر المنثور	٦	الجلال السيوطي	١٣١٤ مصر
المصاحف	١	ابن أبي داود	١٣٥٥ »

الحديث والمصطلح

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
جميع البخاري	٩	البخاري	١٣١٣ بولاق
فتح الباري ^(١)	١٣	ابن حجر العسقلاني	١٣٠١ »
شرح العيني على البخاري	٢٥	العيني	١٣٤٨ مصر
شواهد التوضيح على البخاري	١	ابن مالك	١٣١٩ الهند
	٢	مسلم بن الحجاج	١٢٩٠ بولاق
جميع مسلم	٨	» » »	١٣٣٤ الاسكندرية

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات البخاري وإنما نريد به المتن الذي بحاشية [فتح الباري] وإذا أردنا غيره ذكرناه صريحاً.

الطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
١٣٤٩ مصر	٦٧٦ النووي	١٨	شرح النووي على مسلم
١٣٢٣ الهند	٢٧٥ أبو داود السجستاني	٤	سنن أبي داود ^(١)
	شمس الحق العظيم آبادي		عون المعبود
١٣٥١ حاب	٣٨٨ أبو سليمان الخطابي	٤	معالم السنن
	ذكرنا نسخها تفصيلاً في أول المقدمة		سنن الترمذي
١٣١٢ مصر	٣٠٣ النسائي	٢	سنن النسائي
١٣١٣ »	٢٧٣ ابن ماجه	٢	» ابن ماجه
	الإمام مالك	٣	الموطأ
١٣٤٣ »	٩١١ جلال الدين السيوطي		شرح السيوطي
١٣٢٨ الهند	١٨٩ محمد بن الحسن	١	الموطأ
١٣١٣ مصر	٢٤١ الإمام أحمد بن حنبل	٦	مسند أحمد ^(٢)
١٣٢١ الهند	٢٠٤ أبو داود الطيالسي	١	مسند الطيالسي
١٣٣٤ »	٤٠٥ الحاكم أبو عبد الله	٤	المستدرک
١٣٤٩ دمشق	٢٥٥ الدارمي	٢	سنن الدارمي
١٣٠٩ الهند	٣٠٧ ابن الجارود	١	المتقى
١٣١٠ »	٣٨٥ الدار قطنی	١	سنن الدار قطنی
	٤٥٨ البيهقي	١٠	السنن الكبرى
١٣٤٤ »	٧٤٥ ابن التركاكي		الجواهر النقي
١٣٠٢ »	٣٢١ الطحاوي	٢	شرح معاني الآثار

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات أبي داود فإنما أردنا به هذه الطبعة التي مع الشرح :

(٢) نذكر في الشرح كثيراً أرقاماً للأحاديث التي من مسند أحمد ، وهذه الأرقام إنما وضعناها في نسختي من أجل الفهارس المفصلة التي شرعت في عملها للمسند منذ بضع سنين .

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
اختلاف الحديث	١	الإمام الشافعي	٢٠٤ بولاق ١٣٢٦
التحقيق في أحاديث الخلاف	١	ابن الجوزي	٥٩٧ خط ٦٢٤
المنتقى	١	المجد بن تيمية	٦٥٢ خط ٧١١
»	٢	D D D	١٣٥٠ مصر
نيل الأوطار	٩	الشوكاني	١٢٥٥ مصر ١٣٤٤
قيام الليل	١	ابن نصر الروزي	٢٩٤ الهند ١٣٢٠
تأويل مختلف الحديث	١	ابن قتيبة	٢٧٦ مصر ١٣٢٦
عمل اليوم والليلة	١	ابن المشني	٣٦٤ الهند ١٣١٥
الاملل	٢	ابن أبي حاتم	٣٢٧ مصر ١٣٤٣
بلوغ الرام	١	الحافظ ابن حجر	٨٥٢ مصر ١٣٥٢
تلخيص الخبير	١	» » »	١٣٠٣ الهند
جمع الفوائد	٢	ابن سليمان القاسمي	١٠٩٤ الهند ١٣٤٥
مجمع الزوائد		الحافظ الهيثمي	٨٠٧ مصر ١٣٥٢
الترغيب والترهيب	٤	الحافظ المنذري	٦٥٦ مصر الطبعة لغيرية
نصب الرابة	٢	الحافظ الزيلعي	٧٦٢ الهند ١٣٠١
المخراج	١	يحيى بن آدم	٢٠٣ مصر ١٣٤٧
ذخائر الوارث	٤	العلامة القنابلسي	١١٤٣ مصر ١٣٥٢
مفتاح البخاري	١	محمد الشريف المتوقادي	{ الأستانة ١٣١٣
مفتاح مسلم		الحافظ العراقي	
طرح التثريب	٨	وابنه أبو زرعة	{ مصر ١٣٥٣
الجامع الصغير	٢	السيوطي	٩١١ » ١٣٥٢
علوم الحديث	١	ابن الصلاح	{ حلب ١٣٥٠
وشرحه		الحافظ العراقي	

المطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
مصر ١٣٠٧	السيوطي ٩١١	١	تدريب الراوي
» } ١٣٥٣	» ٩١١	١	الألفية في المصطلح وشرحنا عليها
» } ١٣٥٥	الحافظ ابن كثير ٧٧٤ أحمد محمد شاكر	١	اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه

الفقه على المذاهب

المطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
مصر ١٣٥٧	الإمام الشافعي ٢٠٤	١	الرسالة
بولاق ١٣٢٦	» »	٧	الأم
بها مش الأم	المزني ٢٦٤		مختصر المزني
مصر ١٣٢٤	سحنون بن سعيد ٢٤٠	١٦	المدونة
» ١٣٤١	ابن قدامة ٦٢٠	١٢	المغني
» ١٣٢٩	ابن رشد ٥٩٥	٢	بداية المجتهد
» ١٣٤٧	ابن حزم ٤٥٦	١١	الحلي
» ١٣٤٥	النووي ٦٧٦	٩	الجموع
» ١٣٥٣	أبو داود السجستاني ٢٧٥	١	مسائل أبي داود

التراجم ورجال الحديث

المطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
خط بدار الكتب	الحافظ المزني ٧٤٢	١٢	تهذيب الكمال
الهند ١٣٢٧	الحافظ ابن حجر ٨٥٢	١٢	تهذيب التهذيب
» ١٣٢٠	» » »	١	تقريب التهذيب

الطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
مصر ١٣٢٧	٨٥٢ الحافظ ابن حجر	٨	الإصابة
الهند ١٣٢٤	» » »	١	تعجول المغنمة
» ١٣٢٩	» » »	٦	لسان الميزان
بولاق ١٣٠١	٩٢٣ الخزر جي ألفه	١	خلاصة أسماء الرجال
مصر ١٣٢٥	٧٤٨ الحافظ الذهبي	٣	ميزان الاعتدال
الهند ١٣٣٣	» »	٤	تذكرة الحفاظ
ليدن ١٨٦٣ م	» »	١	المشبه
الهند ١٣٢٣	٥٠٧ ابن طاهر المقدسي	٢	الجمع بين رجال الصحيحين
» ١٣٢٥	٢٥٦ البخاري	١	التاريخ الصغير
ليدن ١٩١٢ م	٥٦٢ السمعاني	١	الأنساب
» ١٣٢٢	٢٣٠ ابن سعد	٨	الطبقات
الهند ١٣٢٧	٤٠٩ عبد الغني الأزدي	١	المؤتلف والمختلف
مصر ١٣٤٩	٤٦٣ الخطيب البغدادي	١٣	تاريخ بغداد
بولاق ١٢٥٩	٦٨١ ابن خلكان	٢	وفيات الأعيان
مصر ١٣٢٩	٧٩٩ ابن فرحون	١	الديباج المذهب
» ١٣٢٣	٦٢٦ ياقوت الحموي	٧	معجم الأدباء
» ١٣٢٦	٩١١ السيوطي	١	يفغية الوعاة
باريس ١٣٢٢	٣٦١ أبو العرب الإفريقي بعد	١	طبقات علماء إفريقية
غوتنجن ١٨٥٤ م	٣٢١ ابن دريد	١	الاشتقاق
الهند ١٣١٨	٤٦٣ ابن عبد البر	٢	الاستيعاب
مصر ١٢٨٠	٦٣٠ ابن الأثير	٥	أسد الغابة
ليدن ١٩٣١ م	٤٣٠ أبو نعيم الأصبهاني	١	تاريخ أصبهان
الهند ١٣٢٢	٣٢٢ الدولابي	١	الكنى والأسماء
ليدن ١٩٢٠ م	٢٥٧ ابن عبد الحكم	١	فتوح مصر

اللغة

الطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
١٣٠٠ بولاق	٧١١ ابن منظور	٢٠	لسان العرب
١٣٢٨ فاس	٥٤٤ القافى عياض	٢	مشارك الأنوار
١٢٨٢ بولاق	٣٩٣ الجوهري	٢	الصحاح
الهند	٣١١ ابن دريد	٣	الجمهرة
١٣٢٥ مصر	٣٣٠ ابن عَزِيز السجستاني	١	غريب القرآن
١٣٢٤ مصر	٥٠٥ الراغب الأصفهاني	١	مفردات القرآن
بغداد	١٧٥ الخليل بن أحمد	١	المعين
١٠٤٣ خط	٨١٧ الفيروز ابادى	١	القاموس
١٢٧٢ بولاق	» »	٢	القاموس
١٣٠٧ مصر	١٢٠٥ الزبيدي	١٠	شرح القاموس
١٣١١ مصر	٦٠٦ ابن الأثير	٤	النهاية
١٣٣٤ الهند	٥٣٨ الرزخشمري	٢	الفائق

علوم مختلفة

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
الحيوان	٧	الجاحظ ٢٥٥	مصر ١٣٥٧
جامع بيان العلم	٢	ابن عبد البر ٤٦٣	مصر ١٣٤٦
محاضرة الأوائل	١	علاء الدين البسنوي في العاشر	بولاق ١٣٠٠
مرشد المعلم	١	الدكتور الغمراوي حفظه الله	دارالكتب ١٩٣٤ م
شرح الأشموني على الألفية	٣	أبو الحسن الأشموني ٩٠٠	بولاق ١٢٧٣
شرح ابن يعيش على الفصل		أبو البقاء بن يعيش ٦٤٢	مصر الطبعة المنيرة
المزهر		السيوطي ٩١١	بولاق ١٢٨٢
معجم البلدان	٨	ياقوت الحموي ٦٢٦	مصر ١٣٢٣
الفهرست	١	ابن التديم من أواخر الرابع	مصر ١٣٤٨
مفتاح السعادة	٢	طاش كبرى زاده ٩٦٢	الهند ١٣٢٩
كشف الظنون	٢	حاجي خليفة ١٠٦٧	الأستانة ١٣١٠
نتيجة الجيب الرسمية للحكومة المصرية			١٣٥٦ ، ١٣٤٥